



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

النظام المصرفي ودوره في تحقيق التنمية

الاقتصادية في الجزائر

" دراسة حالة الجزائر من (2001-2017) "

تحت إشراف :

د. ضو نصر

إعداد الطالبات:

- العقون سميرة
- فطحيزة عمار أمال
- علال عواطف

لجنة المناقشة:

د/ ضو نصر	مشرف ومقرر
د/ غربي هشام	رئيس اللجنة
د/ حبيب كريمة	مناقش

السنة الجامعية: 2018/2019



شكر ونقابة

على أثر إهانتنا لهذا العمل، نتقدم بالشكر إلى المولى عز وجل أول من يستحق
الشكر وحمده على نعمة الصبر التي وهبنا إياها فلو لا توفيقه لنا ما كنا لننجز شيئاً
لقوله تعالى: ﴿ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾ . صدق الله العظيم.

بعد شكر الله تعالى، نقدم خالص شكرنا وامثاننا إلى:

* أساتذتنا الكرام الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفه باذلين جهوداً كبيرة بغية
صناعة جيل الغد الأفضل، ونخص بالشكر والتقدير والامثان للمشرف الدكتور
ضونص على حسن التوجيه والتأطير .

* لجنة المناقشة الموقرة لمناقشتهم لهذه المذكرة كل

واحد باسمه .

* وكل من ساهم من بعيد أو قريب ولو

بكلمة طيبة في نجاح هذا العمل ونخص بالذكر

الأستاذ أحادي سالم خليفة .

الإهداء

الحمد لله جداً كثيراً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على أشرف الخلق في العالمين خاتم الأنبياء والمرسلين.

وأما بعد، أهدي هذا العمل إلى:

- ♥ من ربتي وأنارت دربي، أمي الغالية حفظها الله.
- ♥ سندي وسيل راحتي وأملي أبي الغالي رعاه الله.
- ♥ وأجيد بالذكى والثناء: جدي وجدتي أطال الله عمرهما وإلى عماتي وأخوالي وعائلاتهم.
- ♥ رفيق دربي وسندي خليفة وكل عائلته الكريمة.
- ♥ من تجمعي لهم سقف واحد وأفنخ بوجودهم أشقائي وشقيقاتي، خصوصاً نسرين و صفاء.
- ♥ إلى عصافير قلبي: رانية، إيناس، بلقيس، سارة، تسنيم ونهال.
- ♥ كذلك صديقاتي العزيزات ورفيقات الدرب في الدراسة ومن جمعتي لهم هذه المذكرة

أمال وعواطف.

وإلى كل من وسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

فحفظهم الله جميعاً ورعاهم وسدد خطاهم فيما ينبغيهم إليه.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي ...

العقون سميرة



الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

♥ من كلله الله بالهيبة والوفاء إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افنخار **والدي العزيز** أطال الله في عمره.

♥ روح الفقيدة التي أرضعتني لبن حنانها، وسقتني ماء الحياة، إلى من تطيب الأيام بقبرها ويسعد قلبي هنائها، لأغلى كائن في الوجود **أمي** الغاليت.

♥ إلى من كانت بدعائها سنجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب **أمي** الحسنة أطال الله في عمرها.

♥ رفيق دربي في الحياة **علي** حفظه الله وأطال في عمره.

♥ أختي **البشير**، **عبدالرؤوف** و**محمد الطاهر** وكل **أخواتي** العزيزات.
♥ كل **صديقاتي** في الحياة والدراسة.

وإلى...

♥ من جمعني نهم القدر في هذه المذكرة... **سميرة وعواطف**.

♥ الدكتور **المؤطر** **ضونص** على إرشاداته وتوجيهاته لإتمام هذا العمل.
♥ ولكل عزيز وغالي لم يذكره لساني.

فطحيزة عمار أمال

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

♥ من كلله الله بالهيبة والوقار، من علمني العطاء بدون انظار، من كان مرشدي في الحياة، ومن أجل اسمه بكل افخار **والدي** العزيز أدخله الله فسيح جنانه.

♥ معنى الحب والحنان والثاني، بسمته الحياة وس الوجود، من كان دعائها سبب

لجأحي وحنانها بلسم جراح **أمي** الحبيبة أطال الله في عمرها وجعلها تاجا فوق رؤوسنا.

♥ من لهم أكبر وعليهم أعتمد، من بوجودهم أكتسب قوتي ومحبة لا حدود لها الذين

عرفت لهم معنى الحياة **إخوتي وأخواتي**.

♥ **الأخوات اللواتي** لم تلهن أمي، من تخلين بالإخاء وتميزن بالوفاء والعطاء؛ يتابع

الصدق الصافي.

♥ من معهم سعدت، وبرفتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت صديقاتي

فطحيزة عمار آمال والعقون سميرة.

♥ من علمونا حروفنا من ذهب وكلمات من درر بأسمى وأجل عبارات في العلم.

♥ من صاغ لنا علمهم حروفنا بفكرهم ومناصرة تنير لنا نهج العلم والنجاح.

♥ **أساتذتنا الكرام وأخص بالذكر مؤطنا الفاضل ضونص**.

♥ ولمن كان في القلب ولم يذكره اللسان.

إلى هؤلاء جميعا أهدي لهم جهدي المنواضع

علال عواطف



فلا سر

الصفحة	البيان
	كلمة شكر
	إهداء
	فهرس
I	قائمة الجداول والأشكال
I	قائمة الملاحق
أ-هـ	مقدمة عامة
الفصل الأول	
الإطار النظري للنظام المصرفي والتنمية الاقتصادية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي
03	المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي
06	المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي
10	المطلب الثالث: وظائف وهيكل النظام المصرفي
13	المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية
13	المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
16	المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية
20	المطلب الثالث: نظريات وعواقب التنمية الاقتصادية
26	المبحث الثالث: مساهمة النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية
26	المطلب الأول: دور الائتمان المصرفي في التنمية الاقتصادية
30	المطلب الثاني: القروض الموجهة لنشاط الاستثمار في تمويل التنمية الاقتصادية
34	المطلب الثالث: فعالية النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية
36	خلاصة الفصل
الفصل الثاني	
دراسة حالة الجزائر (2001-2017)	
38	تمهيد
39	المبحث الأول: لمحة عامة حول النظام المصرفي الجزائري
39	المطلب الأول: ماهية النظام المصرفي الجزائري

41	المطلب الثاني: هيكل ومكونات النظام المصرفي الجزائري
45	المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية الجزائرية
51	المبحث الثاني: برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر
51	المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)
54	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005
57	المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (2014-2010)
58	المطلب الرابع: برنامج النمو الجديد (2019-2016)
63	المبحث الثالث: دور البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
63	المطلب الأول: مؤشرات النظام المصرفي الجزائري
66	المطلب الثاني: التمويل النقدي
69	المطلب الثالث: تطور حجم الكتلة النقدية
72	خلاصة الفصل
74	خاتمة عامة
78	قائمة المراجع
87	ملخص
89	ملاحق

قائمة الجداول

والأشكال

1- قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
52	التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي	1-2
53	مقومات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001	2-2
56	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	3-2
58	مضمون البرنامج الحماسي للتنمية (2010-2014)	4-2

2- قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
19	مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	1-1
42	هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى عام 2009	2-2
63	هيكل الودائع للنظام المصرفي الجزائري (2001-2017)	3-2
65	هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في البنوك الجزائرية خلال فترة (2001-2017)	4-2
67	التمويل النقدي للاقتصاد	5-2
69	تطور حجم الكتلة النقدية (2001-2017)	6-2

قائمة المصطلحات

الرقم	الملحق
1-2	هيكل الودائع للنظام المصرفي الجزائري (2017-2001)
2-2	هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والخاص في البنوك الجزائرية خلال فترة (2017-2001)
3-2	تطور حجم الكتلة النقدية 2017-2001
4-2	التمويل النقدي

عَلَّمَ الْقُرْآنَ

مدخل

تمثل المصارف في الاقتصاد الحرّ بمثابة الدم للجسم فهي التي تتولى جمع الأموال والادخار في المجتمع وتعيد استثماره في الاقتصاد فتولد بذلك فرص عمل، وتحقق القوة الشرائية، فتنشط الدورة الاقتصادية وينمو دخل الأفراد وبالتالي ينمو الدخل القومي، فالاقتصاديات المختلفة لا يمكن الاستغناء عن وظائف المصارف، خصوصاً بعد تطورها بشكل يتلاءم واتساع دائرة النشاط الاقتصادي، وبذلك تزداد أهمية الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية.

إنّ وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أحد الركائز الأساسية لسلامة النظام المالي ككل والقطاع الاقتصادي بصفة عامة وذلك لأن الجهاز المصرفي يعتبر أحد أهم الأجزاء في النظام المالي، كما يعتبر الممول للتنمية الاقتصادية .

وتتوقف قدرة النظام المالي على مواجهة الأزمات على مدى قدرة الإجراءات والتدابير الاحترازية الموضوعة من قبل السلطات النقدية للوقاية من الأزمات، وعلى مدى قدرتها على التدخّل للحد والتقليل من الخسائر وتدهور الأصول.

حيث إنّ نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهوناً بمدى فاعلية ونجاعة النظام المصرفي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة.

إنّ الجزائر كغيرها من الدول النامية عانت ولازالت تعاني من ضعف نظامها المالي في تجميع موارد التمويل، فالنظام المصرفي في الجزائر يتصف بأنه فتيّ مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة، لهذا السبب لم يتسنى له الحصول على معرفة واسعة واكتساب خبرة مهنية كافية تمكنه من استخدام آلية عمل متناسبة مع الشروط العامة والشاملة المعروفة لدى مختلف الأنظمة المصرفية المتقدمة، فعملية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر تتم وفق النظام المصرفي الذي يعدّ بأجهزته المختلفة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، من خلال ما يباشره من تجميع المدخرات والاستثمار في كل المجالات، يضاف إلى ذلك الدور الذي يلعبه في رسم وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية.

إشكالية البحث

نظراً للمكانة الحساسة التي يحتلها النظام المصرفي في الحياة كان واجباً على كل دولة أن تعنتي به خاصة لما له من تأثير على التنمية الاقتصادية.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

- ما مدى مساهمة النظام المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.

الأسئلة الفرعية:

إنّ هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع منها مجموعة تساؤلات فرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ما هو النظام المصرفي؟.
- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟.
- كيف تساهم النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.
- ما هو دور القروض والودائع في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.
- كيف يؤثر تطور الكتلة النقدية على الاقتصاد الجزائري؟.

فرضيات البحث

لكي يتيسر لنا الفهم والإحاطة بالموضوع اتسعنا بالفرضيات التالية :

- ← النظام المصرفي ما هو إلا مجموعة من المؤسسات المصرفية فقط، التي تعمل في دولة ما هدفها الوحيد هو تعبئة المدخرات.
- ← التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم.
- ← يساهم النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ← إن للقروض والودائع دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ← يؤثر تطور حجم الكتلة النقدية على الاقتصاد الوطني.

دوافع اختيار الموضوع

- أسباب ذاتية: تتمثل الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع فيما يلي:
 - ✓ بحكم التخصص في الاقتصاد النقدي والبنكي من خلال دراستنا الجامعية.
 - ✓ الرغبة الشخصية في دراسة مواضيع جديدة، ومعالجة المواضيع الخاصة بالقضايا الراهنة.
 - ✓ محاولة معالجة هذا الموضوع لما له من أهمية في الاقتصاد الوطني.
- أسباب موضوعية: تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع فيما يلي:
 - ✓ التعرف على النظام المصرفي ومختلف مجالاته.
 - ✓ معرفة أسلوب التمويل الذي يعتمده النظام المصرفي لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتعرف على مدى أهميته.
 - ✓ التعرف على الإصلاحات التي مسّت النظام المصرفي الجزائري لتحقيق تنمية اقتصادية.

أهداف البحث

يهدف لتحقيق ما يلي:

- تحديد الإطار المفاهيمي للنظام المصرفي.
- معرفة مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها.
- إدراك دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من خلال المكانة الهامة التي يحظى بها الجهاز المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل وجود سوق مالي غير فعال.

أدوات ومنهجية الدراسة

اعتمدنا من خلال هذا البحث على مزيج بين المنهج التاريخي، الوصفي والتحليلي.

- حيث يتجسد المنهج التاريخي في تتبع مراحل الإصلاحات المصرفية التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري وفق الفترة الزمنية المدروسة.
- أما المنهج الوصفي يتعلق بالقطاع المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- والمنهج التحليلي يظهر من خلال تحليل البرامج التنموية وأثرها في كل فترة ومحاولة معرفة أوجه القصور في عملية الائتمان المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- أما عن الوسائل المستعملة فهي: الكتب - المذكرات - مجلات علمية - الإحصاءات و البيانات في التحليل.

حدود الدراسة

● المكانية:

- اقتصرت الدراسة على الجزائر دون غيرها من الدول الأخرى.
- اقتصرت الدراسة على بنك الجزائر دون غيره من البنوك الأخرى.

● الزمنية:

- جرت الدراسة من فترة 2001 إلى 2017 وهي فترة مدتها 17 سنة.

صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهت دراستنا تمثلت في :

- صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق الإدارية والإحصائيات التي تبين صحة ومصداقية المعلومات المتحصل عليها من طرف البنك المعني بالدراسة الميدانية.
- تضارب البيانات والإحصائيات وتواريخ الوقائع والأحداث المتعلقة بالجزائر.

دراسات سابقة

- دراسة **جمعون نوال 2005**: رسالة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،بعنوان: "دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر -".

تهدف الدراسة لإدراك مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها، وعرض أسلوب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة التخطيط المركزي و مرحلة الانفتاح جاءت الدراسة لاختبار الفرضية التالية: أي مدى يساهم النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

وتبين من خلال الاختبارات الإحصائية أن القطاع المصرفي يساهم بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي الجزائري .

خرجت الدراسة بتوصيات أهمها : تعزيز سوق القروض المصرفية وتقليص كلفة الوساطة المصرفية, فمن أجل تطوير النظام المصرفي اقترح أن تقدم البنوك قروضا ميسرة للشباب خاصة المتخرجين من المعاهد والجامعات وهذا عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتقديم خدمات مصرفية جديدة و التوسع فيها والاستمرار في عملية الإصلاح وتسديد الرقابة التسيير الحسن للعمل المصرفي.

- دراسة **بظاهر علي 2006**: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بعنوان "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية".

فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الإصلاحات الاقتصادية، وإبراز علاقة السياسة الائتمانية بالسياسة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الجزائري، والتعرف على دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ لعمل السياسة الائتمانية للقيام بدورها الهام والمساهمة في عملية التنمية والإنعاش الاقتصادي.

- دراسة **زقير عادل 2009**: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بعنوان "تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواجهة تحديات الصيرفة الشاملة دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري, هدفت الدراسة إلى التعرف على

العمل المصرفي الشامل في ضوء التحولات وتحديد وتوضيح التطورات والمستجدات المصرفية التي تشهدها الساحة العالمية وتحليل واقع الجهاز المصرفي الجزائري، جاءت الدراسة لاختبار التساؤل التالي: كيف يمكن تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة؟.

حيث خرجت الدراسة بالنتائج والتوصيات أهمها: تعتبر الإصلاحات التي جاء بها القانون رقم 90-10 أهم محطة في تطوير الجهاز المصرفي الجزائري، ونقطة بداية تحرير القطاع المصرفي، حيث أصبح هيكل هذا الجهاز مكون من بنوك تجارية عمومية وطنية وأخرى خاصة أجنبية وبنك مختلط، وضرورة مواصلة الإصلاحات المصرفية لمواكبة المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي تشهدها البيئة المصرفية الحديثة.

هيكل البحث

قسمنا البحث إلى فصلين، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للنظام المصرف والتنمية الاقتصادية، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث عالجتنا في مبحثه الأول ماهية النظام المصرفي، وفي الثاني تطرقنا إلى التنمية الاقتصادية وفي البحث الثالث توصلنا إلى تحديد العلاقة بين النظام المصرفي والتنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيقها.

أما في الفصل الثاني، حاولنا فيه دراسة حالة بنك الجزائر بين: 2001-2017، جزئنا لثلاث مباحث فبالمبحث الأول تطرقنا من خلاله إلى لمحة هامة حول النظام المصرفي الجزائري، وفي الثاني إلى البرامج التنموية في الجزائر، بالنسبة للمبحث الثالث عرّجنا إلى إبراز دور البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أما في الخاتمة فمن خلالها حاولنا تقديم ملخص عن الدراسة، بالإضافة إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، وإدراج أهم النتائج المتوصل إليها وأهم الاقتراحات والتوصيات والآفاق المستقبلية للدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للنظام المصرفي

والتنمية الاقتصادية

تمهيد

يُعتبر النظام المصرفي القلب النابض لاقتصاد أي دولة، فهو ميزان التقدم الاقتصادي لها، لما يتمتع به من موارد مالية كبيرة وانتشار واسع لفروعه، فهو يمد النشاط الاقتصادي بالتمويل اللازم لتنشيطه وتطويره، حيث يتكون النظام المصرفي من مجموعة بنوك ومؤسسات مالية التي تُشكل فيما بينها نظام مصرفي متكامل.

ونظراً للمكانة الحساسة التي يحتلها النظام المصرفي في الحياة كان واجبا على كل دولة أن تعتني به خاصة لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، ولقد زادت أهمية النظام المصرفي في العصر الحديث وأصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير القطاعات الاقتصادية ومدى قدرته على التمويل.

وسوف نتطرق في هذا الفصل للمباحث الثلاث الآتية:

- المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي.
- المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية.
- المبحث الثالث: علاقة النظام المصرفي بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي

نظرا لاعتبار النظام المصرفي ذا أهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، وتزايد هذه الأهمية من يوم إلى آخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات، وعليه سوف نقوم من خلال هذا المبحث التعرف على النظام المصرفي وأهميته وأهدافه ومكوناته، بالإضافة إلى وظائفه وهيكله.

المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي

سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف النظام المصرفي وأهم خصائصه وتكمن أهمية النظام المصرفي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة، وكذلك يعتبر كغيره من منظمات الأعمال الذي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة.

أولاً: تعريف النظام المصرفي وخصائصه: سوف نُعرّف النظام المصرفي و نذكر أهم خصائصه.

1- تعريف النظام المصرفي: هناك عدة تعريفات للنظام المصرفي نذكر منها ما يلي:

- يعرف النظام المصرفي على أنه: "المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في البلد"¹.
- ويعرف كذلك: "بأنه مجموعة المصارف العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة"².
- كما يعرف أيضاً: "هو وليد تاريخ معين، كما أنه خاص بإقتصاد كل دولة، وإن التاريخ السياسي والاقتصادي للدولة وتقاليدها الإدارية والمالية المفروضة عليها خارجياً، تساهم في تكوين وبلورة المؤسسات المصرفية والنقدية والمالية بها، ومع مرور الزمن نلاحظ أن النظام المصرفي يتغير ويتعدّد أكثر فأكثر، ويتشعب حسب حاجيات ومراحل التنمية الاقتصادية لكل دولة"³.
- ويعرف النظام المصرفي أيضاً: "هو جزء من النظام المالي الذي يضم مختلف النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح القروض، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية المتخصصة والسلطات

¹ سليم عمر الحداد، "دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء - دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء المصارف التجارية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص: 08.

² حجابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية - البنوك التجارية - السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص: 179.

³ زرياحن مجّد، "النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، وهران، 2011-2012، ص: 06.

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المصرفي والتنمية الاقتصادية

المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والحزينة العمومية. أما الجهاز المصرفي فهو مجموعة البنوك العاملة في بلد ما¹.

— كما يعرف أيضاً: "هو مجموعة البنوك العاملة في بلد ما على اختلاف أنواعها وتعدد أنشطتها، سواء كانت بنوك تجارية أو صناعية، أو زراعية، أو غيرها، والبنك الذي يشرف على النظام المصرفي ويراقب ويوجه نشاطه يسمى بالبنك المركزي أو بنك البنوك"².

— وهناك تعريف آخر كالآتي: "النظام المصرفي يشير إلى تلك المصارف أو البنوك التي تتعامل بالائتمان ويؤدي النظام المصرفي مهمته في الاقتصاد حيث يوفر الائتمان للمؤسسات والأفراد الذين يحتاجونه. وبتطور النظام المصرفي صار يؤدي عددا من الوظائف عن طريق مؤسسات خاصة تتولاه، وهي نوع من البنوك أو المصارف الخاصة بأنظمة مصرفية متخصصة، مثل التوظيف لرأس المال، وتنشيط الإنتاج وتشجيع الادخار، وتوفير غطاء للعملة أو النقد، وإدارة وتسويق عمليات التحويل الخارجي، وغيرها وهي من خصائص عمل المصرف المركزي"³.

2- خصائص النظام المصرفي: يتميز النظام المصرفي بعدة خصائص نذكر منها⁴:

☒ تعد المصارف مؤسسات الوساطة المالية، بين وحدات الفائض، (من لديهم المال، ولا يستطيعون استثماره) ووحدات العجز (من يحتاج المال لاستخدامه، وليس لديه المال).

☒ تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالمصرف المركزي.

☒ تلتزم بالتشريعات المصرفية: مثل قانون المصرف المركزي، وقانون المصارف، وقانون الصرافة، وقانون مراقبة العملة الأجنبية، وغيرها من التشريعات المصرفية.

☒ تعتمد المصارف، خاصة التجارية والإسلامية، بصفة رئيسية في مصادر أموالها على الودائع، أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة.

☒ تستثمر البنوك جزء كبير من الودائع إما في الإقراض، وإما في أي وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائد من كونها وسيلة بين من يقدم المال، ومن يحتاج إليه.

وأيضاً من أهم الخصائص المميزة للنظام المصرفي هي حجم البنوك التي يتكون منها وعددها وتوزيع فروعها في البلاد ثم ملكية هذه البنوك⁵.

ثانياً: أهمية النظام المصرفي: للنظام المصرفي أهمية كبيرة تظهر من خلال ما يلي¹:

¹ عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية- النظام المصرفي- نظرية التمويل الإسلامي- البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص: 13، 14.

² لؤي عبد الرحمن، العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2015، ص: 11.

³ أحمد ناجي أحمد، أساسيات العمل المصرفي، 2016، ص: 04، <https://accdiscussion.com>.

⁴ هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2008، ص: 13.

⁵ عصام عمر أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المصرفي والتنمية الاقتصادية

- ☒ يؤمن النظام المصرفي خدمات عديدة ومتنوعة على رأسها تقديم القروض وجمع المدخرات.
 - ☒ الجهاز المصرفي يحتل المكانة الهامة في تحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة.
 - ☒ فالمصرف يلعب دور الوسيط بين طالبي الأموال وعارضي الأموال وبالتالي تساهم في توفير مصادر التمويل المصرفي للمؤسسات والمستثمرين، لهذا أصبح النظام المصرفي اليوم بمثابة الدورة الدموية لأي اقتصاد في العالم. بالإضافة إلى أهمية أخرى تتمثل فيما يلي²:
 - ☒ بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للإثنين.
 - ☒ بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
 - ☒ نظراً لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
 - ☒ يمكن للمصارف نظراً لكونها حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
 - ☒ إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً مما يقلل الطلب على النقود.
 - ☒ بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
 - ☒ تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة.
- ثالثاً: أهداف النظام المصرفي:** إن النظام المصرفي لا بد أن يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ومن بين هذه الأهداف ما يلي³:
- ☒ العمل على استقرار قيمة النقود حتى تكون واسطة تبادل موثوقة، ومقياس عادلاً للمدفوعات المؤجلة ومستودعاً ثابتاً للقيمة.
 - ☒ تعبئة المدخرات واستثمارها في التنمية الاقتصادية.
 - ☒ الحد من ظاهرة البطالة والعمل على تحقيق التشغيل الكامل.
 - ☒ العمل على تحقيق معدلات نمو مقبولة (مثلى).
 - ☒ العمل على تحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع.

¹ زويش فاطيمة الزهراء، "النظام المصرفي ودوره في تمويل المشاريع الاستثمارية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2014/2013، ص، ص: 04، 03.

² محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 19.

³ وفاء فلاح وآخرون، "دور الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017/2016، ص: 04.

المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي

سنتطرق في هذا المطلب ذكر أهم المكونات الخاصة بالنظام المصرفي، حيث ينصرف معنى النظام المصرفي (بالمعنى الضيق) إلى البنك المركزي والمصارف التجارية. و(بالمعنى الواسع) فإن النظام المصرفي يتكون من البنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة. كما يلي:

أولاً: البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي أهم مكونات النظام المصرفي وسوف نقوم بتعريفه وذكر أهم خصائصه

1- تعريف البنك المركزي: هناك عدة تعارف للبنك المركزي وسوف نذكر أهم تعريفين له:

– البنك المركزي هو "مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في الدولة وتقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة النظام المصرفي، وتوجيه الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الدولة وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي فضلاً عن ذلك فإن الصيرفة المركزية ما هي إلا نظام يتولى فيه بنك واحد الاحتكار الكامل أو الجزئي لإصدار الأوراق النقدية"¹.

– ويعرف أيضاً بأنه "بنك حكومة. ومهمته الأساسية تنحصر في رقابته على الائتمان المصرفي. ومهامه ووظائفه الأخرى هي أعباء مكملة وضرورية لتأدية مهمته في الرقابة على الائتمان المصرفي ورسم وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية. فضلاً عن ذلك فإن مهامه الأخرى تتمثل في قيامه باحتكار الإصدار النقدي. وإدارة وخدمة الدين العام في معظم البلدان. ومراقبة الصرف الأجنبي، ولهذا فهو بنك البنوك والمقرض الأخير للنظام المصرفي. وبنك الحكومة ومستشار المالي والمسؤول عن الاحتياط والاحتياطات الحكومية واستخدامها قاعدة أساسية للهيكلة الائتماني"².

2- خصائص البنك المركزي: هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف وهذه الخصائص هي³:

– البنك المركزي مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة. أي أنها مدارة من قبل الدولة وتحت إشرافها.

– يكون البنك المركزي ممثلاً للسلطة النقدية في الإشراف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتماني والتحكم في عرض النقد.

– هناك بنك مركزي واحد في كل دولة مع إمكانية أن يكون لهذا البنك عدة فروع في مناطق الدولة المختلفة وأقاليمها.

¹ أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 17.

² ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 139.

³ أحمد النبهاني، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

بالإضافة إلى خصائص أخرى أهمها¹:

- يحتل مركز الصدارة وقمة النظام المصرفي.
 - لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها، وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة.
 - يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية.
 - يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتركة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم.
- هناك بنك مركزي واحد في معظم دول العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفدرالي. ويسري هذا الإصدار على الهند، وكذلك توجد مؤسسة نقد للإصدار في المملكة العربية السعودية والبحرين.

ثانياً: البنوك التجارية: يمكن توضيح كل من تعريف البنوك التجارية وخصائصها فيما يلي:

1- تعريف البنوك التجارية: للبنوك التجارية عدة تعاريف نذكر منها:

- تعرف البنوك التجارية بأنها "هي مؤسسة مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها، وغالبا ما تكون النقود فيها ذات نوعية خاصة "نقود الودائع" وهذا النوع من النقود أكثر الآثار الاقتصادية المترتبة على النشاط الاقتصادي. إن ظهور هذه المؤسسات المصرفية جاء تدريجياً، حيث لاحظ الصيارفة أن الأرصدة المعدنية المكدسة لديهم يمكن إقراضها، ومن هنا نشأت مؤسسات الإيداع والإقراض والتي عرفت فيما بعد بالبنك التجاري"².
- البنك التجاري "هو كل مؤسسة متخصصة بقبول الودائع المختلفة الجارية وتحت الطلب أو لأجل وتفتح الإعتمادات وتحصل الصكوك المسحوبة من العملاء أو عليهم وتمنح كافة أنواع القروض وتقوم بأية أعمال مصرفية أخرى ولا تعتبر المصارف التي يكون عملها الرئيسي التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي أو لا تقبل الودائع تحت الطلب بنوك تجارية، وتمتاز البنوك التجارية عن غيرها هو تخصصها في قبول وخلق الودائع الجارية"³.

¹ سعيدان عمر، "دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة أعمال المؤسسات، قسم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة- العربي بن مهدي- أم البواقي، 2008-2009، ص:23.

² محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، بماء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص:76.

³ سعيد سامي الحلاق، مُجد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص، ص:58،

- 2- خصائص البنوك التجارية:** تتميز هذه البنوك التجارية بعدة خصائص من أهمها ما يلي¹:
- مبدأ التدرج حيث تتواجد البنوك التجارية في الدرجة الثانية من الترتيب الرأسي للجهاز المصرفي وهذا بعد البنك المركزي الذي يعتبر في قمة هذا الترتيب ويباشر رقابته عليها بوسائل مختلفة.
 - رأينا فيما سبق أن لكل دولة بنك مركزي واحد وهو ما يمثل التطبيق الصحيح لمبدأ "وحدة بنك"، غير أن البنوك التجارية تتعدد وتتنوع وتنتشر عبر العديد من المناطق وحتى خارج الدولة الأم ولا يحدها في ذلك غير حجم السوق وفرص الربح المتوقعة.
 - تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، وهذه الودائع تشكل نقود لم تكن موجودة أصلاً وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك، وتتعدد المصادر بالنسبة لهذه النقود باختلاف البنك التجاري كما تتباين أشكالها، أما النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فهي ذات مصدر وحيد وشكل محدد لجميع وحداتها كما أنها متماثلة في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.
 - تعد البنوك التجارية مشروعات رأسمالية هدفها الأول هو تحقيق الربح، وهي تسعى لتوسع وانتهاز الفرصة المتاحة أمامها لزيادة التوظيف بعكس ما يهدف إليه البنك المركزي من تحقيق للتوازن ودعم للاستقرار المالي والاقتصادي.
 - إنّ المصارف التجارية كبقية المؤسسات المالية الوسيطة تقوم بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع، أيا كان نوع الوديعة، فإن المدوع (صاحب الوديعة) يعتبر دائناً والمصرف مدين، وهي الوحيدة التي تسمح لدائنيها بأن يحتفظوا بودائعهم بصورة ودائع جارية (تحت الطلب) التي تكون محلاً للسحب بواسطة الصكوك، كما يمكن تحويل ملكيتها إلى طرف ثالث بواسطة استخدام الصكوك².

ثالثاً: البنوك المتخصصة: سيتم عرض تعريفها وأهم خصائصها والتي تتمثل في:

- 1- تعريف البنوك المتخصصة:** هناك عدة تعريفات للبنوك المتخصصة نذكر أهمها:
- تعرف بأنها "البنوك المتخصصة في منح الائتمان لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية والزراعية والصناعية... الخ"³.
 - وتعرف أيضاً المصارف المتخصصة "هي مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل قطاع أو فرع اقتصادي معين ويتم تمويلها لهذه القطاعات عن طريق الائتمان الذي تقدمه وغالباً ما يكون الائتمان المصرفي للمصارف المتخصصة

¹ زقير عادل، "تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة -دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص: 05، 06.

² محمد زميت، "النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006، ص: 51.

³ محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص: 108.

متوسط وطويل الأجل بحكم طبيعة النشاط الاستثماري القائم في القطاعات الزراعية والصناعية والسكنية لذا تسمى المصارف الممولة للقطاع الزراعي بالمصارف الزراعية وهكذا للمصارف الصناعية والمصارف العقارية¹.
- كما وتعرف أيضاً²: "بأنها المصارف التي تخصص في تنمية أحد القطاعات الاقتصادية ولا تزاو أعمال المصارف التجارية. ولمساهمتها المباشرة في التنمية يطلق عليها أحياناً مصارف التنمية وأحياناً أخرى مؤسسات إقراض متخصصة.

وتصنف البنوك المتخصصة في أي بلد من بلدان العالم على أساس القطاعات الاقتصادية التي تخدمها بتمويلها وتنقسم إلى أنواع كالاتي³: البنوك الزراعية وهي منشآت تختص بالتمويل الزراعي بغرض التوسع الأفقي في الرقعة الزراعية بالدولة والبنوك العقارية وهي بنوك تهتم بتقديم السلف اللازمة لشراء العقارات في شكل أراضي وعقارات مبنية، والبنوك الصناعية هي منشآت في إطار خطط التنمية لإمداد المشروعات الصناعية بالتمويل طويل الأجل اللازم لشراء المعدات والآلات الإنتاجية ورأس المال اللازم للتشغيل، بالإضافة إلى بنوك التجارة الخارجية التي تختص في تقديم خدمات مصرفية لمساعدة التجارة الخارجية وتنميتها عن طريق توفير التمويل اللازم والمراسلات التجارية الخارجية والتحويلات... الخ.

2- خصائص البنوك المتخصصة: بصفة عامة تشترك هذه البنوك في الخصائص الآتية⁴:

- لا تتلقى الودائع من الأفراد، وإنما تعتمد على رؤوس أموالها، وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة وما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك التجارية.
- قد يكون جانباً من أهداف هذه البنوك قومياً اجتماعياً، لذلك قد تعاونها الدولة وتمنحها قروض بسعر فائدة مميز.
- لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الإقراض فقط، بل قد تقوم بالاستثمار عن طريق إنشاء مشروعات جديدة، أو مساهمة في رؤوس أموال المشروعات، وتقديم خبرات الفنية والمشورة في مجال تخصص البنك.

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص: 141.

² أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 171.

³ الشيخ ولد محمد عبد الله، "النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة البنك الموريتاني للتجارة الدولية BMCI"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص: 28، 29.

⁴ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف: سياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007/2008، ص: 93، 94.

المطلب الثالث: وظائف وهيكل النظام المصرفي

يختلف هيكل النظام المصرفي من دولة إلى أخرى حسب الغرض من إنشاء البنوك، ووظائفها فيما يتعلق بتمويل التنمية الاقتصادية، إضافة إلى القوانين التي تقن تلك الوظائف داخل النظام المصرفي، وبصفة عامة يمكن تصنيف وظائف النظام المصرفي وهيكله إلى:

أولاً: وظائف النظام المصرفي: يقوم النظام المصرفي بتأدية العديد من الوظائف لمسايرة كافة التطورات والتحولات التي تشغل الساحة المصرفية.

1- وظائف البنوك المركزية: تنقسم وظائف البنك المركزي إلى أربعة وظائف أساسية هي:

✓ **إصدار أوراق البنكنوت:** تعتبر هذه الوظيفة من أول المهام التي اطلعت بها البنوك المركزية منذ إنشائها وفي هذا الشأن تلتزم البنوك المركزية بالأحكام القانونية الخاصة بكيفية تكوين غطاء البنكنوت المصدر حتى لا يتوسع البنك في الإصدار وتدهور قيمة العملة تبعاً لذلك¹.

وبالإضافة إلى أن امتياز إصدار النقود الورقية كان مرتبطاً بالغالبة بتطور البنوك المركزية، وكانت البنوك المركزية حتى أوائل القرن العشرين تدعى بنوك إصدار. وكان في السابق إصدار النقود الورقية محصور بيد الدولة، ثم بعد ذلك تم تسليم إصدار النقود الورقية إلى المصارف بسبب انعدام ثقة الجمهور بالنقود الورقية الصادرة من قبل الحكومة، وجرى في بعضها الآخر إعطاء حق إصدار النقود للمصارف مقابل قروض تقدمها للدولة².

✓ **بنك الحكومة:** تقدم البنوك المركزية للدولة كافة الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها فالدولة تودع في البنك المركزي ما تحصله من إيرادات وتنفق بإصدار صكوك مسحوبة على حسابها لديه، بالإضافة إلى أن الدولة تلجأ للبنك المركزي للاقتراض في حال عجزت الإيرادات العامة عن تغطية النفقات. وفضلاً عن ذلك يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ باحتياطات الدولة من العملات الأجنبية³.

✓ **بنك البنوك:** يقوم البنك المركزي بتقديم الخدمات المصرفية للبنوك التجارية تماماً مثلما تقوم به هذه البنوك للأفراد والمشروعات الخاصة. وتمثل وظيفة بنك البنوك أحد الدعائم الأساسية للفن المصرفي المركزي. إذ من خلال قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة تتوافر له السيطرة والتحكم في حجم الائتمان، وتتكون هذه الوظيفة أساساً من شقين⁴:

— احتفاظ البنوك التجارية بنسبة معينة من الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي.

¹ حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007-2008، ص: 232.

² هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 187.

³ أحمد النبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 24، ص 25.

⁴ حسن محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 136.

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المصرفي والتنمية الاقتصادية

— تقديم هذا البنك القروض للبنوك التجارية عند الضرورة.

وهذا ويحافظ البنك المركزي على استقرار النظام المصرفي بصفة عامة ويتحكم مباشرة في حجم الائتمان بما يتفق ومتطلبات النشاط الاقتصادي القومي.

✓ **تنظيم الائتمان من خلال الرقابة والإشراف¹:** حيث أن البنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان أي خلق النقود المصرفية، وحيث أن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تقلبات اقتصادية غير محمودة، فإن البنك المركزي يتدخل في الوقت المناسب لتنظيم الائتمان.

وبما أن مدى قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان يتوقف على الطلب على القروض من جانب الأفراد والهيئات المختلفة، وأيضاً على كمية ما لدى هذه البنوك من ودائع وعلى نسبة الاحتياطي القانوني.

2- وظائف البنوك التجارية: تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف، والتي تطورت مع مرور الوقت، إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، حيث أصبحت تقوم بعمليات تم تكن تقوم بها من قبل، ولهذا يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى²:

- ✓ قبول الودائع التي قد يكون بعضها تحت الطلب وبعضها لأجل أو ودائع ادخارية.
- ✓ خلق النقود والائتمان.
- ✓ خلق الأوراق التجارية.
- ✓ إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المالي.
- ✓ بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها وحساب عملائها.
- ✓ منح القروض للهيئات والمنشآت والأفراد.
- ✓ القيام بخدمات بالنيابة عن العملاء مثل إنجاز عمليات التحويلات النقدية بين العملاء وبين بعضهم البعض وإصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء والقيام بتحصيل شيكات وكمبيالات العملاء وسداد ديونهم نيابة عنهم.
- ✓ التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية.
- ✓ تأجير الخزائن الحديدية والخزائن الليلية والمخازن العملاء.
- ✓ القيام بوظيفة أمناء الإستثمار لحساب عملائها اللذين ليس لديهم من الوقت أو من الخبرة ما يمكنهم من مباشرة عمليات الإستثمار بطريقة مضمونة وبدرجة كفاية مرتفعة.

بالإضافة إلى¹:

¹ عزة قناوي، أساسيات في: النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، القاهرة، 2005، ص: 225.

² نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في: اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، دار الجامعية - طبع-نشر-توزيع، الإبراهيمية، الإسكندرية، 2001، ص: 150، 151.

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المصرفي والتنمية الاقتصادية

✓ جذب المدخرات المتاحة وذلك بشتى الطرق التي تحقق لها ذلك ثم تجميع هذه المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية، وهي في سبيل ذلك تقوم بوظيفتها الأساسية وهي خلق النقود. نلخص من هذا أن البنك التجاري يمكن أن يكون مصدر لخلق النقود الداخلية وفي نفس الوقت أداة لجذب المدخرات فضلاً من كونه وكيل للعملاء في كثير من الأحيان.

3- وظائف البنوك المتخصصة: وتقوم هذه البنوك بوظائف مهمة منها²:

- ✓ القيام بتسويق إصدارات الأوراق المالية الجديدة (أسهم، وسندات... الخ) وذلك من خلال نشاطها كمؤسسات سوق أولية.
- ✓ التعرف على فرص الإستثمار والإجراءات المتعلقة بجداولها الاقتصادية والترويج لها والإشراف على تأسيسها وتقديم الاقتراحات ذات العلاقة بتهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة في المجتمع.
- ✓ دراسة جدوى إصدارات الأوراق المالية الجديدة وتقديم الاستشارة في النواحي المالية والفنية والقانونية اللازمة لذلك.
- ✓ المساعدة في دراسة جدوى عمليات الاندماج وإعادة التنظيم وإنشاء الشركات التابعة ودراسات الجوانب القانونية ذات العلاقة.
- ✓ القيام بأعمال صرافة العملات وخاصة لكبار المتعاملين ومحفظة البنك الخاصة من خلال غرفة التعامل الموجودة فيه والمزودة بأحدث وسائل الاتصال الإلكتروني.

ثانياً: هيكل النظام المصرفي: هناك أشكال متعددة لمكونات الهيكل المصرفي أهمها³:

- 1- المصرف ذو المكتب الواحد(أي محل عمل واحد في مكان واحد): وهو مستقل بإدارته، ولا يسيطر على ملكية رأسماله ولا يسيره مصرف آخر، ولا يسيطر هو على ملكية مصرف آخر. وتشتهر الولايات المتحدة الأمريكية بهذا النوع من المصارف (3/2 من مكاتب المصارف فيها من نوع المصرف المنفرد).
- 2- المصرف ذو الفروع المتعددة: ويؤدي خدماته في أكثر من محل أو مكتب واحد. وتؤلف كل هذه الفروع كيانا قانونياً واحداً يشرف عليها المكتب الرئيسي. وتشتهر إنجلترا وباقي الدول الرأسمالية بوجود عدد محدود من المصارف التجارية مع شبكة واسعة من الفروع مرتبطة بتلك المصارف. ونفس الحال نجده في الدول الاشتراكية الأوروبية.

¹ أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص: 252.

² زقير عادل، "مرجع سبق ذكره"، ص: 08.

³ شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، 2000، ص: 37.

3- مجموعة مصارف: وتتألف من مجموعة من المصارف المملوكة من قبل شركة قابضة. وقد تكون هذه المصارف ذات مكتب واحد أو ذات فروع متعددة.

4- سلسلة المصارف: وهي تشبه مجموعة المصارف-المتقدم ذكرها- فيما عدا ما يتعلق بالملكية، إذا أنها هنا بيد شخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكاناً مرموقاً بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية. وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختلفت بدراسة أوضاع التنمية من جوانبها المختلفة.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

لقد اختلفت تعريفات التنمية فيما بين الاقتصاديين والكتاب. ولكنها أجمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية.

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية: تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض بأنها:

"على أنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن. وهذا يعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو السكان فهذا يعني ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي (أي متوسط الدخل الفردي الحقيقي)"¹.

والتنمية هي عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب².

وهناك من يعرف التنمية: "بأنها تتمثل في النهاية في الإرتقاء المنتظم بإنتاجية العمل من خلال التغييرات الهيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي وإحلال تكنيك أرقى واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة مع تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية"¹.

¹فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، إربد، عمان، الأردن، 2006، ص: 177.

²فارس رشيد البياني، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار أبله للنشر والتوزيع، 2008، ص: 52.

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المصرفي والتنمية الاقتصادية

وتعرف التنمية الاقتصادية: "كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة. وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"².

والتعريف الأفضل والشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البنائي أو التغير البنائي للمجتمع بإبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية³: تكمن الأهمية الكبرى للتنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم بأنها من أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية أولا ثم التبعية بأشكالها المختلفة نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها وهذه الأهمية هي:

- ☒ زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين
- ☒ توفير فرص عمل للمواطنين.
- ☒ توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.
- ☒ تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- ☒ تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- ☒ تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات.
- ☒ زيادة الدخل القومي.

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية: تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، ولكن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية في الآتي⁴:

1- زيادة الدخل القومي الحقيقي: الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى معيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية

¹ عمار بوزعور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، 2015، ص: 46.

² كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص: 63.

³ سهيلة فريد النباقي، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الأولى، دار الراجحي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015، ص، ص64، 65.

⁴ حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014، ص، ص68، 69.

والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانية المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا، كلما اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس أموال وكفاءات بشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، ولا ننسى أن السكان أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج لو وظفوا بشكل واع مع التدريب العلمي والعملية المتطور والمتجدد مما سوف يزيد من الإنتاجية.

2- رفع مستوى المعيشة¹: وتسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، وأن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكلا وملبس ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

ففي معظم الدول النامية، هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان، علما أن هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الصحة والتعليم... الخ.

ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع احتياجاته الثقافية والحضارية أيضا وتقاس قدرة الفرد على الأشياء بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيع الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة.

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخل والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت.

¹ نفس المرجع السابق، ص، ص: 69، 70.

ولا شك أن للتفاوت في توزيع الدخل والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات، وأهم هذه المساوئ على الإطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية فالأغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية، هذا إن افترضت أن الجهاز الإنتاجي قادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة، ولو أننا نرى غالبية الدول المتخلفة يعجز جهازها الإنتاجي عن تلبية الاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الأغنياء ففتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة مع ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى وكذلك فإن زيادة الطاقات الإنتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها وأحد وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع.

4- التوسع في الهيكل الإنتاجي: يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط¹.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

وحتى تنطلق التنمية وتستمر لا بد من توفر تمويل متعدد المصادر منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي.

أولاً: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية: إن المصدر الأساسي لهذا التمويل هو المدخرات الوطنية والتي تأخذ شكلين أساسيين هما الادخار الاختياري والادخار الإجباري كما يلي:

1- الإدخارات الاختيارية: وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختياراً وبمحض رغبتهم حيث تتمثل فيما يلي²:

1.1 مدخرات القطاع العائلي: وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الانفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي ما يلي:

- المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 71.

² محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية - الإسكندرية، 2011، ص: 230، 231.

- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد، الذين يحتفظون بها في صورة نقود، أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات.
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن والتي تنتشر في البيئات الريفية، حيث يصاحب الاستثمار الادخار، فالمدخر هو نفسه المستثمر.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

1.2 مدخرات قطاع الأعمال¹: يتوقف حجم هذه المدخرات على حجم النشاط الذي يؤديه هذا القطاع في تكوين الناتج القومي، وهو في العادة يشتمل على القطاع منظم كالشركات والمؤسسات التي تأخذ المدخرات فيها شكل أرباح غير موزعة وهي تستخدم كاستثمارات جديدة في توسيع المشروعات القائمة أو في إقامة المشروعات المكتملة. ويتوقف حجم هذه المدخرات على السياسات المالية المتبعة وكيفية توزيع الأرباح، الأساليب التسويقية، السياسة السعرية، حجم التكاليف... الخ. أما القطاع غير المنظم فيشمل على محلات التجزئة والورش والمعامل والمزارع الصغيرة والتي يصعب في العادة تقدير حجم مدخراتها.

وعموماً يمكن القول بأن حجم المدخرات التي يوفرها هذا القطاع يعتبر كبيراً نسبياً وذلك بسبب أهمية هذا القطاع في الاقتصاد القومي.

1.3 الادخار الحكومي²: يمثل الفرق بين الإيرادات الحكومية من الضرائب والإنفاق الجاري الحكومي ومن المعتاد أن تكون نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها، مما يضطرها إلى اللجوء لمدخرات قطاع الأعمال لسد العجز. إن ارتفاع حصيلة الضرائب يساعد على زيادة حجم الادخار الحكومي فقط في حالة كون الميل الحدي للاستهلاك (MPC) لدى الحكومة (من الضرائب المتزايدة) هو أدنى من الميل الحدي للاستهلاك لدى القطاع الخاص (من الدخل الحدي الذي يدفع منه الضرائب).

2- الادخارات الإجبارية: وهي ادخارات تقتطع من الدخل المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية ويتمثل في الضرائب والتمويل بالعجز (تمويل التضخمي) واستخدام القطاع الزراعي كوسيلة للتمويل.

1.2- الضرائب: تعتبر الوسيلة التي بموجبها تحويل جزء من الدخل لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة وتستخدم هذه الضريبة من قبل الحكومات لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك لأغراض الإستثمار، وهذا النوع من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو التراكم الرأسمالي³.

¹ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص:ص 195، 196.

² مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص:ص 192.

³ مرام تيسير مصطفى الفراء، "دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية"، أطروحة لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص:ص 46.

2.2- التمويل بالعجز (التمويل التضخمي)¹: عندما تعجز المصادر الاعتيادية المختلفة للإيرادات العامة للدولة عن توفير التمويل اللازم لتغطية نفقاتها وتمويل استثمارها فإنها تلجأ إلى ما يسمى بالتمويل التضخمي وهو يشير إلى قيام الحكومة بطبع النقود وزيادة الائتمان المصرفي فتتخفف قيمة العملة وترتفع الأسعار.

ولقد احتدم الخلاف بين مؤيد ومعارض حول جدوى التمويل التضخمي ومدى ملاءمته لتكوين رأس المال ودفع عملية التنمية وإن بدت سياسة التمويل التضخمي ناجحة في تمويل النشاط الاقتصادي في فترات الحروب إلا أنه غالباً ما يكون مشكوك فيها في الأوقات العادية وعلى الرغم من المآخذ على هذه السياسة إلا أنها يمكن أن تكون مفيدة للبلدان النامية إذا بقيت ضمن حدود معينة وكثيراً ما أدت إلى نجاح سياسات التوسع الصناعي ولقد أثبتت نجاحها في كل من روسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية وغيرها من الدول.

2.3- استخدام القطاع الزراعي كوسيلة للتمويل: استخدام القطاع الزراعي في عدد من البلدان التي أصبحت صناعية اليوم، كوسيلة لتمويل الصناعة، لاسيما وأن الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستخدام وخاصة في بداية مرحلة التنمية فيها. لذلك تم تحميل القطاع الزراعي النصيب الأكبر من تكلفة التصنيع كما هو الحال في فرنسا والإتحاد السوفييتي واليابان... الخ².

ثانياً: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية: وتنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى قسمين هما مصادر التمويل الخاص ومصادر التمويل الرسمية.

1- مصادر التمويل الخاصة: وتنقسم مصادر التمويل الخاصة بدورها إلى قسمين هما³:

1.1 الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو استثمار من قبل الجهات غير المقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار. إن كلمة المباشر تعني سيطرة (كاملة أو جزئية) على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف. وبعبارة أخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب.

1.2 القروض التجارية: تعتبر القروض التجارية من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع. وتتكون هذه القروض من ثلاثة أنواع هي: قروض السندات، وقروض المصرفية التجارية، وإئتمانات التصدير.

2- مصادر التمويل الرسمية: إن التدفقات الرسمية تشمل نوعين من التدفقات⁴:

¹ سعيد سفيان العبدلة، "دور سوق فلسطين للأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية (1997-2011)", قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2013، ص: 56.

² مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 197، 196.

³ المرجع نفسه، ص - ص: 198-206.

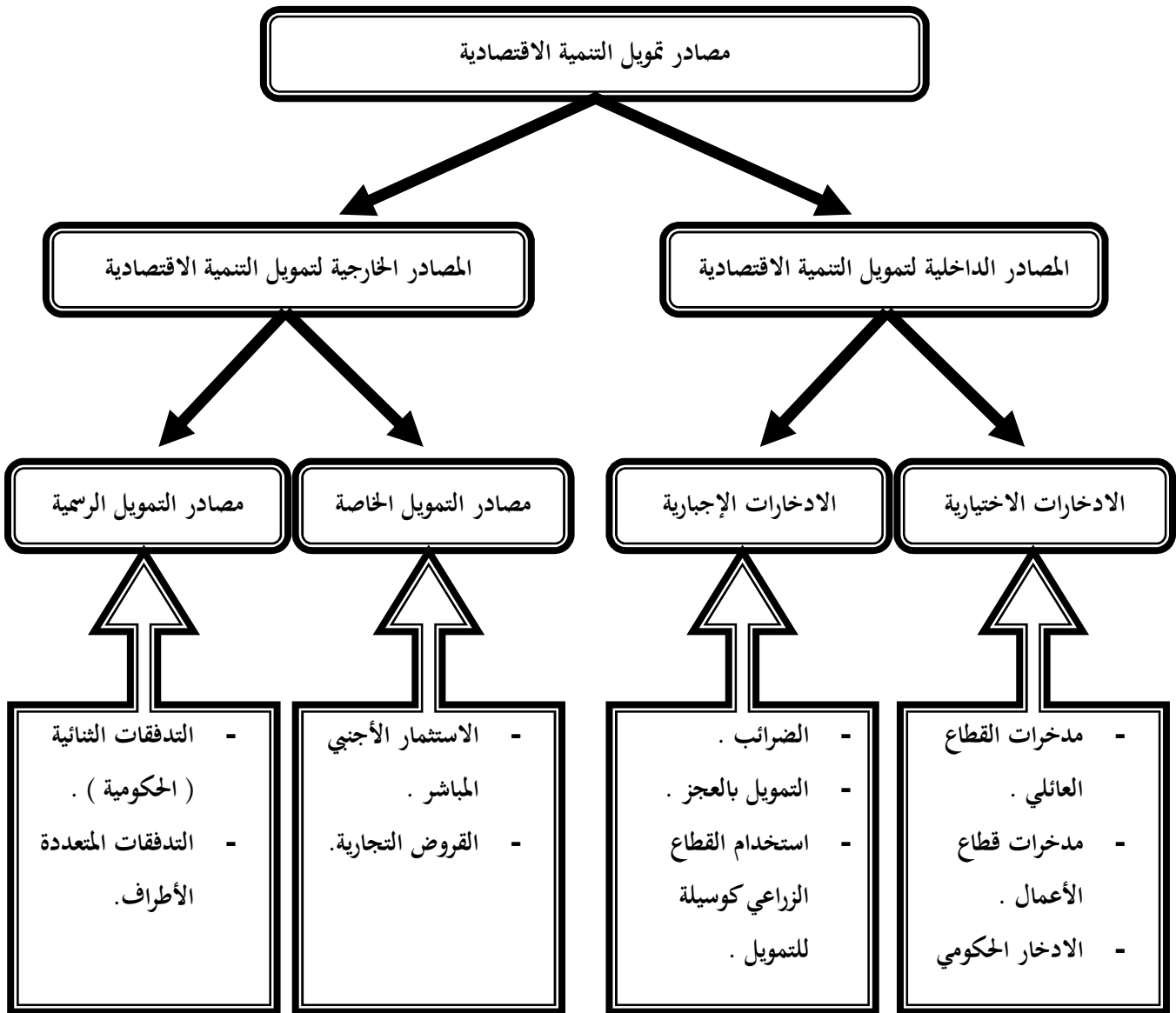
⁴ المرجع نفسه، ص، ص: 208، 209.

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المصرفي والتنمية الاقتصادية

1.2- التدفقات الثنائية(الحكومية): إن معظم التدفقات الرسمية يتم منحها على أسس تفضيلية، أي أنها تتضمن عنصر المنحة، ولهذا تسمى مساعدات إئتمانية رسمية.

2.2- التدفقات متعددة الأطراف: والتي من خلال المنظمات والوكالات الدولية والمساعدات الإئتمانية الرسمية والتي تشمل المنح الثنائية، والقروض، والمساعدات الفنية، وكذلك التدفقات متعددة الأطراف، التي تقدم من قبل المنظمات والوكالات الدولية.

الشكل 1-1: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبات .

المطلب الثالث: نظريات وعوائق التنمية الاقتصادية

سنتناول في هذا المطلب أهم النظريات في تحقيق التنمية الاقتصادية والعوائق التي واجهتها هذه التنمية.

أولاً: نظريات التنمية الاقتصادية: وتتمثل هذه النظريات فيما يلي¹:

1- نظرية الدفعة القوية: تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجاً كبيراً ومكثفاً في شكل حد أدنى للاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية. الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيراً عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة ويعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية الاستاتيكية التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

2- نظرية النمو المتوازن: النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأس مالية والاستهلاكية. كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة. ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين ورائجر وأرثر لويس وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية آثار هامة.

وآثار سلبية منها: إن الدول النامية تفتقر إلا الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر السوق وتعمل هذه النظرية على إحلال الواردات مقابل الموارد المستوردة من الخارج مما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بالدول المتقدمة لأن هذه النظرية تدعو إلى نمو كامل القطاعات من أجل النمو الاقتصادي.

3- نظرية النمو غير المتوازن: تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاهها مغايراً لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفق لهيرشمان فإن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي:

✓ تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.

✓ الحد من مشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية على حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي، تواجه هذه الاستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من

¹ سهيلة فريد النباقي، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 23-26.

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المصرفي والتنمية الاقتصادية

الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام. أما المؤيدون لهذه الاستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة.

4- نظرية أقطاب (مراكز) النمو¹: كان الفرنسي فرانسوا بيرو (F.Perrox) هو السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية أقطاب النمو، والتي اعتمدها فيما بعد وطورها هيرشمان كأساس لنظرية النمو غير المتوازن، وبخصوص ظاهرة مراكز النمو فيوضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وأثار إيجابية، كما أن مراكز النمو هذه لا تحدد فقط بالصناعة المحفزة بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها، غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات و بمراكز تجارية وإدارية.

والجدير بالذكر أن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية والأيدي العاملة، وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها، وحجم الطلب الداخلي والخارجي. وهناك أيضا أنواع أخرى للنظريات تتمثل أهمها فيما يلي²:

5- نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية: تركز نظرية التغيرات الهيكلية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات المختلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة (More modern) وتحضرا (Urbanised) وتنوعا ويحتوي على الصناعات المتنوعة والخدمات وتستخدم هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي المحدث لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد والقياس الاقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي تتم بها عملية التحول، وهناك نموذجان يمثلان هذه النظرية هما نموذج آرثر لويس (Arthur Lewis) الذي يستخدم نموذج القطاعين وفائض العمل، ونموذج هوليس تشينري (Hollis Chenery) للتحليلات التجريبية لأنماط التنمية.

6- نظرية مراحل النمو لـ (روسلو): اختار الاقتصادي الأمريكي (W.W.Rostow) مقارنة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية في بلدان العالم المتخلفة وذلك في كتابه الموسوم (The Stages of Economic Growth) الذي صدر في عام 1960، ويعتبر البعض أن Rostow في كتابه هذا قد قدم نظرية سياسية وكذلك نظرية اقتصادية -وصفية لنمط النمو والتنمية لبلدان العالم، أن جوهر أطروحة روستو هي أنه يدعي بأنه يمكن منطقيًا وعمليًا، تشخيص مراحل معينة للتنمية، وتصنيف المجتمعات طبقًا لتلك المراحل، ويفرق روستو بين خمسة مراحل هي:

- المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي.

¹ حربي نُجْد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

² المرجع نفسه، ص، ص: 94، 100.

■ المرحلة الثانية: مرحلة ما قبل الإقلاع (Take off).

■ المرحلة الثالثة: مرحلة الإقلاع.

■ المرحلة الرابعة: مرحلة الاندفاع نحو النضوج.

■ المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير.

7- نظرية التبعية: ظهرت نظريات التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وفي السبعينات بدأت هذه النظريات تكتسب دعماً متزايداً وخاصة من مثقفي البلدان النامية، وتعود جذور هذه النظريات إلى الفكر الماركسي وتنظر هذه النظريات والنماذج إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة من الجمود (rigidity) في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محلياً ودولياً، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية (يعرف Dan Santos) التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع في الاقتصاد الآخر المهيمن، أن العلاقة بينهما هي أن بعض البلدان يمكن أن تنمو وتتوسع ويصبح نموها مدفوعاً ذاتياً (Self-sustaining) بينما الآخرون (التابعون) يمكن أن يتوسع الاقتصاد لديهم كانعكاس للتوسع الحاصل في الاقتصاد المهيمن، ويرجع نموذج التبعية وجود واستمرار حالة التخلف بشكل رئيسي إلى التطور التاريخي للعلاقات غير التكافؤ للنظام الرأسمالي العالمي ولعلاقات البلدان الفقيرة مع البلدان الغنية والتي تجعل محاولات البلدان الفقيرة لتحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال أمراً صعباً.

ثانياً: عوائق التنمية الاقتصادية: تعتبر بأنها مجموعة العوامل أو المتطلبات التي تحتاجها التنمية الاقتصادية والغير موجودة في الدول النامية بينما هي متوفرة في الدول المتقدمة، ومن هذا نجد أن هذه العوائق ما هي إلا غياب الحالة أو الحالات الموجودة في الدول المتقدمة والتي أدت إلى تطور وتقدم هذه الدول تنموياً مقارنة بتلك الدول والمسماة الدول النامية والتي نتيجة لغياب هذه العوامل عجزت عن اللحاق بركب النمو والتقدم الاقتصادي. وتنقسم إلى¹:

1- العوائق الطبيعية: هذه العوائق تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من مناخ وتربة وأرض صالحة للزراعة وموقع جغرافي ووفرة المياه والموارد الطبيعية الأخرى. إن معظم دول عالمنا العربي تقع تحت تأثير عوامل طبيعية غير مواتية كالمناخ مثلاً، فمعظم الدول العربية تقع ضمن مناطق مناخية قاسية سواء تلك الموجودة في إفريقيا أو في آسيا كدول الخليج العربي. وهذا المناخ يشكل عائقاً في سبيل تعظيم الإنتاج وخاصة في المجال الزراعي على عكس معظم الدول المتقدمة التي تقع في القسم الشمالي من الكرة الأرضية ذي المناخ البارد أو المعتدل.

2- العوائق الاقتصادية: وهي عوامل تؤدي إلى ضعف البنية الاقتصادية وعدم ترابط الهياكل الاقتصادية وهذه العوائق تتمثل في النقاط التالية:

¹ علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي-الواقع-العوائق-سبل النهوض، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 170.

2.1 الاختلالات الناجمة عن استعمار الدول العربية: إن خضوع الدول العربية كافة لأشكال الاستعمار الأجنبي المختلفة ترك آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية في هذه الدول والتي مازالت تشكل حيزاً كبيراً في العوائق التي تقف حاجزاً أمام انطلاق هذه التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود في بعض الدول العربية بسبب التبعية التي خضعت لها الدول المستعمرة. وقد أدى ذلك إلى أن التخلف الاقتصادي في تلك الفترة في الدول العربية ومعظم آثاره الحالية ما هي إلا نتيجة لوقوع الدول العربية تحت نير الاستعمار الأجنبي.

2.2 اختلالات في هياكل اقتصاديات الدول العربية: تعاني الدول العربية من اختلالات واضحة في هياكل اقتصادياتها وتمثل أساساً في الاختلالات الهيكلية في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وهي¹:

2.2.1- الاختلالات الهيكلية في القطاع الصناعي: إن الاختلالات الموجودة في هياكل القطاع الصناعي إذ

يلاحظ ضعف مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج والدخل القومي والتي لم تزيد عن 10% في حين وصلت 40% في الدول المتقدمة، مرده إلى جملة من الأسباب تحول دون وصول هذا القطاع إلى المستوى المطلوب منها:

- ضعف الاستثمارات في القطاعات الصناعية خاصة الثقيلة والتي تحتاج إلى مبالغ ضخمة.
- تدني القيمة المضافة من الإنتاج الصناعي وبالتالي تدني مستوى مساهمة القطاعات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي أي عدم وجود قاعدة صناعية لاقتصاديات الدول النامية.
- انخفاض مستوى العمالة في القطاع الصناعي إضافة إلى تدني مستوى الخبرات والمهارات لغياب الحوافز التي تشجع على تطوير المستوى التقني وغياب برامج تدريبية.
- صغر حجم معظم المنشآت الصناعية مما يعني عدم قابلية الاستفادة من أساليب التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج أو إمكانية تحسين الأساليب.
- تدني مستوى الإنتاجية ويعزى ذلك للبطالة المقنعة وضعف التخصص وعدم وجود الحوافز الداعمة للإنتاج.
- معظم الصناعات هي صناعات تجميعية مكملات لصناعات الدول الأخرى تعتمد على المواد الأولية المستوردة من الخارج.
- عدم كفاءة التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية.
- عدم كفاءة التركيب السلعي الصناعي فمعظم الصناعات هي صناعات استهلاكية خفيفة مع افتقار وسائل إنتاجية الداعمة لإنتاج صناعات ثقيلة.

2.2.2 اختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي²: يعاني القطاع الزراعي في ضعف البنيان وبالتالي انخفاض

إنتاجيته ويرجع انخفاض مساهمة القطاع الزراعي إلى مجموعة من العوامل التي أحدثت خلل في البنيان الهيكلي لهذا القطاع منها: ضعف الموارد الزراعية خاصة منها المياه، تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج

¹ أوكيل حميدة، "دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية" - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، 2016/2015، ص: 90.

² أوكيل حميدة، "مرجع سبق ذكره"، ص: 91.

الزراعي، مما يؤثر سلباً على مستوى ونوعية هذا الإنتاج، فائض العمالة في القطاع الزراعي، ضعف وغموض السياسات الزراعية.

2.3 الاختلالات الناجمة عن الفقر في الدول العربية: إن حلقة الفقر التي تعاني منها أغلبية الدول النامية والتي تمتاز بانخفاض مستوى الإنتاج في شتى القطاعات بسبب ضعف الاستثمار الناجم بدوره عن ضعف ومحدودية الادخار وتنتهي تدني الإنتاجية بفعل انخفاض مستوى الاستثمار الناتج عن انخفاض المدخرات لانخفاض مستوى الدخل وتعمل هذه الحلقة من جانب الطلب من خلال ضعف حافز الاستثمار ومن جانب العرض تدني مستوى الادخار، مع وجود حلقات مفرغة متعددة كالحلقة المفرغة الخاصة بانخفاض المستوى التعليمي والحلقة الخاصة بانخفاض المستوى الصحي. وإن ضالة رأس المال المستخدم في النشاطات الاقتصادية، مما يعني انخفاض مستوى النشاطات التنموية والذي يعود إلى ضعف القدرة الادخارية وذلك بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد هذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك على حساب الادخار¹. إن انخفاض متوسط الدخل الفردي والمستوى المعيشي وما يترتب عنه من آثار سلبية إذ يمثل سكان الدول النامية أكثر من 65% من سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج العالمي يمثل 20% فقط ونصيبهم من الإنتاج الصناعي يمثل 7% فقط².

2.4 الاختلالات الناجمة عن التبعية الاقتصادية في الدول العربية: تتمثل التبعية الاقتصادية من قبل دول العالم العربي في عدة محاور منها تعاضم الاستيراد من مختلف دول العالم وفي المقابل انخفاض التصدير من العالم العربي لهذه الدول وخاصة فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية والمواد الأولية نصف مصنعة، وهذا النوع من التبعية ما هو إلا تبعية تجارية خضعت لها الدول العربية. وهناك التبعية المالية المتمثلة في الحصول على القروض والمساعدات من الدول والمؤسسات العالمية التي تتبع هذه الدول والتي غالباً ما تكون على شكل استثمارات أو قروض مشروطة، مما يعني فتح باب الاستثمار الأجنبي وما يرافق ذلك من استنزاف للموارد المحلية وتفاقم المديونية في دول عالمنا العربي. كما أن التبعية التكنولوجية المستوردة بكافة أشكالها وكافة مجالاتها.

2.5 الاختلالات الناجمة عن عوامل السوق في الدول العربية: إن صغر حجم السوق هي الصفة الملازمة لمعظم المنتجات للدول النامية نتيجة ضعف الطلب على السلع والخدمات وهو من أهم الأسباب المؤدية لضعف مستوى الاستثمار، ومن أهم المعوقات المتعلقة بعوامل السوق ما يسمى بنواقص السوق والتي تعني أن شروط وصفات نموذج المنافسة التامة لا تنطبق على أسواق البلدان النامية ومنها البلدان العربية، إن وجود هذه النواقص يؤدي إلى بقاء كفاءة الإنتاج منخفضة.

2.6 الاختلالات الناجمة عن التجارة الخارجية: وتعرف بالعقبات الدولية تعاني معظم الدول النامية في تجارتها الخارجية والتي لها الأثر الأكبر على إحداث التنمية الاقتصادية من:

¹ علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

² أوكيل حميدة، "مرجع سبق ذكره"، ص: 92.

³ علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 181، 180.

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المصرفي والتنمية الاقتصادية

- سياسة الإنتاج الواحد أو عدد قليل من المنتجات مما يجعل اقتصادياتها عرضة لتقلبات قوية ورفع عنصر المخاطرة.
- التبعية الغذائية مما يتقل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري.
- وجود شروط مجحفة غير مناسبة بشكل لا يخدم قضية التنمية في ظل ارتفاع أسعار السلع المصنعة قياساً على أسعار السلع والمواد الخام للبلدان النامية.

3- العوائق الخاصة بالسكان: هناك مجموعة من التحديات التي تتعلق بمجال السكان في العالم العربي، هذه التحديات السكانية التي تواجه بلدان العالم العربي هي على درجات متفاوتة ومتنوعة. وتبرز أهم العوائق الخاصة بالسكان في عدم التكافؤ بين زيادة السكان ونقص الموارد الإنتاجية وما ينجم عنها من تأثيرات سلبية من زيادة البطالة المقنعة، وتدني مهارات العاملين وتدهور الإنتاجية، إضافة إلى تضخم الاستخدام في القطاع العام وانخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية وتدني نوعية الموارد البشرية خاصة مع ظاهرة الهجرة الطبيعية لرأس المال البشري، وزيادة مستويات الإنفاق العام لتغطية الطلب المتزايد.

وهناك أيضاً عوائق أخرى تتمثل في¹:

4- العوائق المتعلقة بالاستقرار السياسي: غالباً ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار، مما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار أموالهم، ولذلك فكلما كان البلد أكثر استقراراً وأماناً في الوقت الحاضر والمستقبل كان تكوينه لرأس المال أكبر. وعلى العكس فخلق بيئة غير مستقرة يجعل الاقتصاد مقيداً بالتنمية أمراً مستحيلاً.

5- العوائق المتعلقة بالمحاكاة: من الجدير بالذكر أن هناك عاملاً إضافياً يعرقل مسار التنمية الاقتصادية في الدول العربية ويضع عبئاً إضافياً على استخدامها لمواردها وهو ما يطلق عليه (أثر المحاكاة) أو ثورة التوقعات العالية ويتمثل هذا العامل في أن سكان الدول النامية ومنها الدول العربية نتيجة تقدم وسائل الاتصال والمواصلات تتعرف بسرعة وتحاول بغض النظر عن جدوى ذلك تقليد النماذج الاقتصادية المتقدمة ومحاكاتها. ويتطلب ذلك ضرورة توفير المزيد من السلع والخدمات المستخدمة التي لم تكن الموارد المتاحة مطالبة أصلاً بتوفيرها لو لم يكن هناك اتجاه نحو محاكاة الاقتصاديات المتقدمة وتقليدها دون وجود المقومات الفعلية للتنمية الاقتصادية التي تعمل على توفير السلع والخدمات دون المساس بكفاءة الموارد المتاحة وديمومتها.

¹ علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 214، 215.

المبحث الثالث: مساهمة النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية

يمكن القول من الناحية العلمية البحتة فإن الوظيفة الرئيسية للبنوك ذات شقين هما قبول الودائع المختلفة من المودعين تقديم القروض المتنوعة إلى المقترضين، ويتفرع من هذين الشقين وبسببهما خدمات كثيرة يؤديها البنك لكلا الفريقين لها أهميتها القصوى في النظام الاقتصادي بما يحقق للبنوك المساهمة في خلق الجو المناسب والتربة الصالحة للتنمية، وتطوير اقتصاديات البلاد، وستتناول في هذا المبحث إلى دور الائتمان المصرفي والقروض الموجهة لنشاط الاستثمار لتمويل التنمية الاقتصادية وفعالية النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: دور الائتمان المصرفي في التنمية الاقتصادية

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى.

حيث يمكن تقسيم عمليات الائتمان المصرفي من حيث طول مدة الائتمان أو من حيث الغرض منه، أو من حيث الضمانات المقدمة. والتقسيم الرئيسي للائتمان المصرفي هو تقسيمه من حيث المدة وحسب طبيعة العملية التي بحاجة إلى التمويل، وأساس هذا التقسيم مرتبط بالقصد من الاقتراض، فإذا كان القصد هو تمويل احتياجات تسيير المنشأة وكذلك المعاملات الاستهلاكية وهي احتياجات ومعاملات قصيرة الأجل، فالائتمان هنا يكون قصير الأجل. وستتناول الدراسة في هذا المطلب من خلال عنصرين، الأول نتعرض من خلاله لتعريف الائتمان المصرفي بشكل مختصر والثاني للائتمان قصير الأجل بمختلف عناصره.

أولاً: تعريف الائتمان المصرفي: ومنه سوف نتطرق إلى تعريف الائتمان والائتمان المصرفي.

إنّ معنى الائتمان في أبسط وأضيق شكل " هو أن يمنح طرف لآخر مقدارا من المال الحاضر مقابل الحصول على قدر آخر في المستقبل"، ويقصد كذلك بالائتمان المصرفي "صافي مطلوبات المنظومة المصرفية من مختلف القطاعات الاقتصادية"¹.

ويعرف الائتمان بأنه "الثقة التي يوليها شخص ما "الدائن" لشخص آخر سواء أكان طبيعياً أو معنوياً "المدين" بأن يمنحه مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن الدائن من استرداد قرضه في حال توقف المدين عن السداد"².

¹ بوشمة عبد الحميد، "الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009-2010، ص: 28.

² على عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص: 70.

ويعرف الائتمان أيضا "على أنه عبارة عن القوة الشرائية المقرضة أو التي تصبح متاحة للمقرضين، حيث تجعل أسواق الائتمان من الممكن لهؤلاء الأفراد الغير قادرين على الانتظار حاليا مقابل الحصول على السلع في المستقبل"¹.

حيث يمكن تعريف الائتمان المصرفي "بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه فيه لفترة محدودة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين ليحصل عليه البنك من المقرض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف... إلخ"².

ثانيا: الائتمان القصير الأجل: ومدة هذا الائتمان سنة واحدة، ولا يتجاوز السنتين، والوفاء به يتم مع نهاية العملية التي استهدف تمويلها³، ويستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت⁴. وينقسم الائتمان القصير الأجل إلى ثلاثة أنواع هي:

1- اعتمادات الاستغلال الإجمالية: حيث تنقسم إلى⁵:

1.1 تسهيلات الصندوق: وهي عبارة عن قروض لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات. فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقطع مبلغ القرض. ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا.

وينبغي على البنك أن يتابع عن قرب استعمال هذا القرض (التسهيل) من طرف الزبون. لأن الاستعمال المتكرر الذي يتجاوز الفترة العادية لمثل هذا التسهيل يمكن أن يحوله إلى مكشوف، ويزيد ذلك من احتمالات ظهور الأخطار المرتبطة بتجميد أموال البنك.

1.2 المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل. ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة. فإذا كانت مدة القرض في تسهيل الصندوق لا تتجاوز عدة أيام من الشهر، فإن المكشوف قد يمتد من 15 يوما إلى سنة كاملة وذلك حسب طبيعة عملية التمويل.

¹ عبابسة نور الدين، "فعالية الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تمويل دولي ومؤسسات نقدية ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2010/2011، ص: 163.

² صلاح الدين حسن السيسى، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني- القطاع المصرفي وغسيل الأموال، الطبعة الأولى، عالم الكتب -نشر- توزيع- طباعة، القاهرة، 2003، ص: 25.

³ شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة- عملياتها وإدارتها-، الدار الجامعية، الإبراهيمية، الإسكندرية، ص: 113.

⁵ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص- ص: 58-61.

1.3 **قرض الموسم:** القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية. وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه. فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال. وبما أن النشاط الموسمي لا يمكن أن يتجاوز دورة استغلال واحدة (السنة المدنية)، فإن هذا النوع من القروض يمكن إذا أن يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية تسعة أشهر.

1.4 **قروض الربط¹:** وهو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية، ويقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل.

2- **إعتمادات الاستغلال الخصوصية:** وتتمثل في الإعتمادات المقدمة من طرف البنوك التجارية من أجل تمويل أصول متداولة، ومن أهم هذه الإعتمادات وأكثرها استعمالاً ما يلي:

2.1 **تسيقات على البضائع:** التسيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض. ويمنح خاصة لتمويل المواد الأساسية ويستعمل في الجزائر أيضاً لتمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة.

2.2 **تسيقات على الصفقات العمومية²:** وهي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات، ...) أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى. وتضبط هذه الاتفاقيات والعقود بما يعرف بقانون الصفقات العمومية. وهي كالتالي:

2.2.1 **منح كفالات لصالح المقاولين:** تمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكاتب في الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية صاحبة المشروع وتمنح هذه الكفالات لمواجهة اربعة حالات ممكنة وهي:

✓ **كفالة الدخول إلى المناقصة:** تمنح هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام المقاول الذي فاز بالمناقصة بتقديم نقود سائلة إلى الإدارة المعنية كتعويض إذا انسحب من المشروع وبمجرد أن يعطي البنك هذه الكفالة يسقط عنه (المقاول المكتتب) دفع الكفالة نقداً.

✓ **كفالة حسن التنفيذ:** تقدم هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي المقاول بتقديم النقود كضمان لحسن تنفيذ الصفقة وفق المقاييس المحددة والمتفق عليها.

¹ المرجع نفسه، ص: 61.

² لوكادير مالحة، "دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع: قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص: 87.

✓ **كفالة اقتطاع الضمان:** عند انتهاء إنجاز المشروع عادة ما تقتطع الإدارة صاحبة المشروع نسبة من المبلغ الصفقة وتحفظ بها لمدة معينة كضمان، وحتى يتفادى المقاول تجريد هذه النسبة، يمكنه بالتالي الاستفادة منها فوراً. فيقدم له البنك كفالة اقتطاع الضمان، ويقوم بدفعها فعلياً إذا ظهرت نقائص في الإنجاز أثناء فترة الضمان.

✓ **كفالة التسبيق:** تقوم بعض الإدارات العمومية المعنية بالمشروع بتقديم تسبيق للمقاولين الفائزين بالصفقة ولا يمكن أن يمنح هذا التسبيق فعلياً إلا إذا حصلت الإدارة على كفالة التسبيق من طرف أحد البنوك.

2.2.2 منح قروض فعلية: تقوم البنوك بتمويل الصفقات العمومية من خلال منح ثلاثة أنواع من القروض وهي كالتالي:

✓ **قرض التمويل المسبق:** يمنح هذا النوع من القروض عند انطلاق المشروع والمقاول المكتتب ليس له الأموال الكافية للانطلاق في الإنجاز، ويسمح هذا القرض للمتعاقد بتغطية احتياجاته الحالية المتعلقة بإنجاز هذه الصفقة ولا تمنحه البنوك إلا نادراً لكونه قرضاً على بياض لنقص الضمانات وارتفاع درجة المخاطرة.

✓ **تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة:** في حالة إنجاز المقاول المكتتب لنسبة معينة ومهمة من الأشغال، لكن الإدارة صاحبة المشروع لم تسجل ذلك رسمياً، وتم ملاحظة هذا التقدم، يمكنه اللجوء إلى البنك لمنحه قرضاً بناء على الوضعية التقديرية للأشغال المنجزة.

✓ **تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة:** يمنح البنك للمقاول المكتتب في حالة اعتراف الإدارة صاحبة المشروع قروضاً تسمى بتسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة لأن الإدارة عادة ما تتأخر عن الدفع حتى بعد مصادقتها على الوثائق التي تؤكد ذلك.

✓ **الخصم التجاري¹:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون. وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ. فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها. وتعتبر عملية الخصم قرضاً باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين. ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن، يسمى سعر الخصم.

3- القرض بالالتزام أو بالتوقيع²: إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى أي أن البنك هنا لا يعطي نقوداً ولكن يعطي ثقة فقط. ويكون مضطراً إلا إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته. وفي مثل هذا النوع من القروض، يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية هي: الضمان الاحتياطي والكفالة والقبول.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

² المرجع نفسه، ص، ص: 67، 68.

- 3.1 الضمان الاحتياطي:** وهو عبارة على التزام يمنحه شخص، يكون في العادة بنكا، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية. وعليه، فإن الضمان الاحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية. وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد مانح الضمان (البنك) شروطا معينة لتنفيذ الالتزام. وقد يكون لا شرطيا إذا لم يحدد أي شروط لتنفيذ الالتزام.
- 3.2 الكفالة:** الكفالة هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته. وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها. ويستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب، وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية كما سبقت الإشارة إلى ذلك.
- 3.3 القبول:** في هذا النوع من القروض، يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه. ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض: القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم ضمانات القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية، القبول الممنوح للزبون من أجل مساعدته على الحصول على مساعدة للخرينة والقبول المقدم في التجارة الخارجة.

المطلب الثاني: القروض الموجهة لنشاط الاستثمار في تمويل التنمية الاقتصادية

نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة. وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعدّاته، وإما على عقارات. وعليه فالاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل.

وتختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها، وطبيعتها ومدتها. ولذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل تلائم وهذه المميزات العامة. وتنقسم قروض الاستثمار إلى نوعين:

أولاً: عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل نشاطات الاستثمارات: يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرف الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات: القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل، ويرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار ذاته.

1- القروض متوسطة الأجل¹: لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة... ونظرا لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، نهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى

¹ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص: 258.

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المصرفي والتنمية الاقتصادية

المركز المالي للمقترض. ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى مؤسسة الإصدار، والقروض غير القابلة للتعبئة.

✓ **قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة:** يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى المؤسسة المالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي يمنحه، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال، وتجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

✓ **قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة:** هذا يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سدادا المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر وليس للبنك أي طريقة لتفاديها.

2- القروض طويلة الأجل¹: تلجأ المؤسسات التي تقوم بالاستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظراً للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظراً لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد. والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات، تفوق في الغالب سبع (07) سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين (20) سنة. وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني...).

ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها.

ثانيا: عمليات القروض الحديثة (الائتمان الإيجاري)²: لا شك أن طرق التمويل الكلاسيكية للاستثمارات تشكل عبئا على المؤسسات المستثمرة، خاصة فيما يتعلق بالعبء المالي وطريقة تحمله. ولذلك، ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية. ويعتبر الائتمان الإيجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل. وإن كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض، فإنها قد أدخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة. ورغم حداثة هذه الطريقة فإنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها، بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها لهم.

¹ المرجع نفسه، ص: 259.

² هبال عادل، "إشكالية القروض المصرفية المتعثرة- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012، ص: 11.

1- تعريف الائتمان التجاري وخصائصه: وينقسم إلى:

1.1 تعريف الائتمان التجاري¹: هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك، أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار. ويعرف أيضاً على أنه "عقد يلتزم المستأجر بموجبه دفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها مع مالك أصل من الأصول لقاء انتفاع المستأجر بالخدمات التي يقدمها الأصل للمستأجر لفترة معينة"².

ويعرف كذلك بأنه "اتفاق تعاقدي بين المؤجر وعادة يكون بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً لذلك والمستأجر للاستثمارات لمدة معينة مقابل دفع قيمة الإيجار، ويتيح هذا الاتفاق التعاقدي للمؤسسة إمكانية الحصول على الآلات والمعدات اللازمة لمباشرة نشاطها خاصة تلك المؤسسات التي في بداية التأسيس، مع إمكانية الحصول على تلك التجهيزات أو المعدات عند نهاية العقد"³.

1.2 خصائص الائتمان التجاري: من خلال ما سبق يمكن استنتاج خصائص الائتمان التجاري التالية:

- ✓ يقوم المستأجر باستخدام الأصل دون الالتزام بشرائه، وهنا يتاح للمستأجر ثلاث خيارات أساسية (تجديد عقد الإيجار وفق شروط جديدة، إمكانية الشراء النهائي للأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد، الامتناع عن تجديد العقد وإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة).
- ✓ تقوم عملية الائتمان التجاري على علاقة بين ثلاثة أطراف والتي تتمثل في المؤسسة المؤجرة والمؤسسة المستأجرة والمؤسسة الموردة لهذا الأصل، حيث تختار المؤسسة المستأجرة الأصل الذي ترغب فيه لدى المؤسسة الموردة، وتقوم بعدها المؤسسة المؤجرة بإجراءات لهذا الأصل من المؤسسة الموردة ثم تقوم بتقديمه إلى المؤسسة المستأجرة وفق شروط تعاقدية.
- ✓ يلائم الائتمان التجاري المؤسسات التي تمتاز بمحدودية قدراتها المالية وخصوصاً م. ص. م، حيث يسمح بتدبير التجهيزات دون دفع أية مبالغ باستثناء الإيجار المتفق عليه.

¹"المرجع نفسه"، ص: 12.

² سعاد صديقي، "دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية- دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي- وكالة جيبل"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص: 78.

³ عمران عبد الحكيم، "استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع: الاستراتيجية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007، ص: 81.

2- أنواع الائتمان الإيجاري¹: هناك العديد من أنواع الائتمان الإيجاري، وذلك حسب الزاوية التي يتم منها النظر إليه ولكننا سوف لن نتعرض في هذه الفقرة إلا إلى دراسة نوعين منه: الائتمان الإيجاري حسب طبيعة العقد والائتمان الإيجاري حسب طبيعة موضوع العقد.

2.1 الائتمان الإيجاري حسب طبيعة العقد: حسب هذا التصنيف هناك نوعان منه : الائتمان الإيجاري المالي والائتمان الإيجاري العملي.

✓ الائتمان الإيجاري المالي: حسب المادة الثانية من الأمر رقم 96-09، المتعلق بالائتمان الإيجاري يعتبر ائتماناً إيجارياً مالياً إذا تم تحويل كل الحقوق أو الالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر. ويعني ذلك أن مدة عقد الائتمان الإيجاري كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضافاً إليه مكافأة هذه الأموال المستثمرة.

✓ الائتمان الإيجاري العملي: حسب المادة الثانية دائماً من نفس الأمر، يعتبر ائتمان إيجارياً عملياً إذا لم يتم تحويل كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني، أو تقريباً كليها، إلى المستأجر. وهذا يسمح بالقول أن جزء من كل ذلك يبقى على عاتق المؤجر ومعنى ذلك أن فترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر كل نفقاته، وبالتالي فإنه يجب انتظار فترة أخرى لاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو بيع الأصل.

2.2 الائتمان الإيجاري حسب طبيعة موضوع التمويل: يمكننا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من الائتمان الإيجاري: الائتمان الإيجاري للأصول المنقولة والائتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة.

✓ الائتمان الإيجاري للأصول المنقولة: يستعمل هذا النوع من الائتمان الإيجاري من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة تتشكل من تجهيزات وأدوات استعمال ضرورية لنشاط المؤسسة المستعملة. وهي كأنواع الائتمان الإيجاري الأخرى تعطى على سبيل الإيجار لفترة محددة لصالح المستعمل سواء كان شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً لاستعماله في نشاطه المهني مقابل ثمن الإيجار. وفي نهاية هذه الفترة، تعطى لهذا المستعمل فرصة تجديد العقد لمدة أخرى، أو شراء هذا الأصل أو التخلي عنه نهائياً.

✓ الائتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة²: في الواقع، لا يختلف هذا النوع من الائتمان الإيجاري من ناحية تقنيات استعماله عن النوع السابق. ويتمثل الفرق الأساسي في التمويل، حيث أن هذا النوع يهدف إلى تمويل أصول غير منقولة تتشكل غالباً من بنايات شيدت أو هي في طريق التشييد، حصلت عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة أو قامت هي ببناؤها، وتسلمها على سبيل الإيجار إلى مؤسسة المستأجرة لاستعمالها في نشاطاتها المهنية مقابل ثمن الإيجار.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 78، 79.

² المرجع نفسه، ص: 80.

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المصرفي والتنمية الاقتصادية

وفي نهاية فترة العقد، تتاح للمؤسسة المستأجرة إمكانية الحصول نهائيا على الأصل حتى ولو كان ذلك تنفيذًا لمجرد وعد انفرادي بالبيع، أو تتاح لها إمكانية الاكتساب المباشر أو غير المباشر للأرض التي أقيم عليها البناء، أو تتاح لها أخيرا إمكانية التحويل القانوني للملكية البناء المقام على أرض هي أصلا ملك للمؤسسة المستأجرة.

المطلب الثالث: فعالية النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية¹

مما لا شك أن البنوك دور مؤثر في التنمية الاقتصادية لو توفرت فيه الشروط معينة باعتبار أن قدرة النظام المصرفي لا يحكمها فقط كفاءة العاملين به، رغم أهميتها بل تؤثر فيها أيضا عوامل خارجية تتعلق بعضها بالحجم والطلب ويتعلق البعض الآخر بالسياسات الاقتصادية والتشريعات من ناحية أخرى ويكمن التأثير فيما يلي:

✓ توافر مقومات خارج إطار النظام المصرفي تتحكم فاعليته في التنمية الاقتصادية ولا يقتصر على عناصر كمية يتيسر قياسها مثل الدخل الوطني والناتج المحلي وإنماء شمل عناصر كيفية لا تقاس رقميا مثل التشريع أو الكفاءة التنظيمية للهيكل الاقتصادي أو علاقة النظام المصرفي بالسلطة التنفيذية.

✓ إن إسهام النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية ينصرف إلى ما يمكن أن يؤديه من وظائف تبديل لعنصر التنظيم فلا يقتصر دوره على قبول الودائع وتقديم الائتمان وإنما يمتد إلى التعرف على فرص الاستثمار والمساهمة في دراستها وتقييم جدواها وتأسيس المشروعات والاشتراك في رؤوس الأموال فضلا عن متابعة استخدام القروض.

✓ لا يكفي منهج التحليل الكمي لإلقاء الضوء على فعالية النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية دون اتباع منهج التحليل الوظيفي لأعمال النظام المصرفي في إطار التكوين الاقتصادي والسياسي العام وهو ما أشار إليه "كاميرون" في أحد البحوث الحديثة التي استهدفت تقييم النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية على أساس تناول عنصر النشاط المالي تفضيلا على عناصر ناتج وطني فاتضح ما يلي:

— توجد علاقة متبادلة بين وظائف التنظيمات المصرفية وبين متغيرات التنمية الاقتصادية فعلى سبيل المثال يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة الطلب على القروض المصرفية، وفي نفس الوقت يترتب على منح الائتمان زيادة معروض النقدي ومعروض سلعي يؤدي إلى اتساع حجم السوق.

إن التشريع يؤثر على أغلب وظائف النظام المصرفية ولا يتأثر بها، فالتشريع المصرفي يحدد نطاق وظائف البنوك كما تؤثر تشريعات التعامل بالنقد الأجنبي وأحكام القانون المدني وممارسته البنوك لوظائفها وبالمثل تؤثر التشريعات المنظمة للتكوين وإنشاء الشركات ولو ضوابط التعامل بالأوراق التجارية على مدى إسهام البنوك في المجالات المعنية.²

¹ عثمانى مجّد، ويس عائشة، "دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر (2011-2014) -"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص (بنوك، مالية وتسيير المخاطر)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، سنة (2016-2015)، ص: 47.

² "مرجع نفسه"، ص: 48.

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المصرفي والتنمية الاقتصادية

- إن ممارسة البنوك لوظيفتها في تنمية العملاء وعلى النحو السليم من شأنه أن يؤثر في متغيرات التنمية بينما لا تتأثر هذه الوظيفة بالمتغيرات المذكورة.
- وتتحدد فاعلية الجهاز المصرفي أيضا بمقدرته على جذب الكتلة النقدية باتجاه حيث إذا كانت النقود خارج الجهاز فإن البنك المركزي لا يستطيع خلق النقود وهذا يدل على مدى ضعف الجهاز المصرفي وتخلفه والعكس صحيح.
- إذا كانت النقود خارج الجهاز المصرفي فالنشاط الاقتصادي في غير مؤسسي أي لا تحكمه المؤسسات والعكس صحيح.
- لا يستطيع البنك المركزي التحكم في الاقتصاد وبالتالي الحد من التضخم إذا كانت أغلبية الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي والعكس صحيح.
- بالنسبة المثالية دوران الكتلة النقدية (سرعة التداول): حيث أن الكتلة الدائرة في الاقتصاد هي: كتلة نقدية مطبوعة درجة الدوران (سرعة التداول).
- هذه العملية تحدد حسب نوع الاقتصاد فإذا كانت دولة نامية تكون M2 مرتفعة بسبب ارتفاع كمية العملية في أيدي الناس خارج الجهاز المصرفي أما في الدول المتقدمة تكون M3 مرتفعة.

خلاصة الفصل

الجهاز المصرفي من خلال وظائفه يُعتبر أحد العناصر الاقتصادية الهامة في كل الدول، فهو المرآة العاكسة لكل تنمية اقتصادية وهذا بوجود بنك مركزي على قمة الجهاز المصرفي منحه الحكومة عدّة امتيازات جعلته يكتسب أهمية خاصة من بين كافة البنوك.

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي اهتمت بها الدول النامية باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف الاقتصادي ومن هذا المنطلق وضعت هذه الدول التنمية قضيتها الرئيسية، ولتحقيقها تبانت استراتيجياتها بحيث طبقت تجارب مختلفة أملاً في الوصول إلى التنمية الاقتصادية واللحاق بالدول المتقدمة.

الفصل الثاني

دراسة حالة الجناح

(2001_2017)

تمهيد

يعد النظام المصرفي شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد، وذلك لدورها الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى توفير خدمات مصرفية متعددة لجمهور المتعاملين مما يساهم في الرقي بالمجتمع الذي تنشط فيه.

ولقد أولت الدولة الجزائرية بعد نيل استقلالها الاهتمام البالغ بقضية بناء نظام مصرفي وطني كفء وفعال، يساعد الدولة في سياساتها الاقتصادية ويساهم في برامجها التنموية وذلك من خلال إنشاء بنوك ومؤسسات مالية وطنية تعوض وتسد الفراغ الذي خلفه نزوح البنوك الفرنسية والأجنبية عن الجزائر بعد الاستقلال، وتكون قاعدة تمويل لمتطلبات إحداث التنمية الشاملة.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: لمحة عامة حول النظام المصرفي الجزائري.
- المبحث الثاني: برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- المبحث الثالث: دور البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: لمحة عامة حول النظام المصرفي الجزائري

شهد الجهاز المصرفي الجزائري عدة تطورات خلال فترة الاستعمار مما أدى إلى إعادة هيكلة قطاعه، ومر بالعديد من الإصلاحات بعد الاستقلال فقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجنبي لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل أقصى جهودات لبعث التنمية في جميع المجالات وخاصة النشاط المالي والمصرفي، فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة، وكما حاولت مع البعض الآخر، وبذلك إنشاءات في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: ماهية النظام المصرفي الجزائري

سنتناول في خلال هذا المطلب نشأة النظام المصرفي الجزائري بالإضافة إلى الخصائص المميزة لهذا النظام.

أولاً: نشأة النظام المصرفي الجزائري: شهدت الجزائر تطور جهازها المصرفي في خلال فترة الاستعمار أول مؤسسة مصرفية التي نادى إليها الحكومة الفرنسية ولقد بدأ هذا النوع بإصدار النقود مع بداية سنة 1848 وثاني مؤسسة مصرفية وهي التي تأسست في الجزائر حيث لم يكن لها الحق في إصدار النقود وثالث مؤسسة مصرفية عام 1861 تحت اسم بنك الجزائر والتي بها الجمهور الفرنسي الذي كان يقطن بالجزائر آنذاك وبعد استقلال الجزائر ورثت نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للأجنبي وقائم على أساس الاقتصاد الحر الليبرالي¹.

فقد واجهت الجزائر وضعاً اقتصادياً صعباً بسبب النتائج التي تترتب عند حرب التحرير من جهة ومغادرة الإطارات الفرنسية المسيرة لتلك البنوك من جهة ثانية، والأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية إلى تحدي تلك الصعاب وإقدام على تأميم هذه البنوك قصد تعبئة مواردها المالية المتواضعة خدمة للاقتصاد الوطني الجزائري، حيث عمدت السلطات المعنية بتأسيس بنكاً مركزياً يطلع بمهامه التقليدية بإطار توجيه السياسة النقدية للبلاد وتحضير لإنشاء عملة وطنية حيث رفض القطاع الأجنبي تمويل الاقتصاد الجزائري مما لجأ البنك المركزي الجزائري والحزينة الجزائرية القيام بدور البنوك لتمويل الزراعة والصناعة وغيرها².

فالبنك لم يكن له في الحقيقة الخيار في اختيار التمويلات التي يراها مناسبة للقاعدة العامة تقتضي بأن يكون البنك الممول لأي مشروع معتمد فالخطة متى قدمت المؤسسة صاحبة المشروع خطة التمويل اللازمة. ومن هنا نلاحظ أن القرار التمويلي يرتبط بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بنفسها بتقدير الجدوى الاقتصادية

¹ شاكور القزويني، مرجع سبق ذكره، ص: 54، 55.

² بعلي حسين مبارك، "إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم التسيير، فرع: إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص: 83.

والاجتماعية للمشروع، إن تصميم النظام البنكي وتنظيمه وأدائه كان يخضع إلى مبدأ التخطيط المركزي لكل القرارات المرتبطة للاستثمار والتمويل¹.

ثانيا: **خصائص النظام المصرفي الجزائري:** لكل نظام مصرفي خصائص تميزه عن نظام آخر، وهذه الخصائص هي كالتالي²:

- تعود ملكية النظام البنكي بما فيه البنوك التجارية إلى الدولة: حيث أن السيطرة على رؤوس أموال البنوك يسمح بالسيطرة على سياستها وأدائها، كما يتيح فرصة توجيهها حسب الأهداف التنموية العامة التي تضعها السلطات العمومية، كما أن هذا التوجه أيضا يخضع للمذهب الاقتصادي.
- تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العاملة: فنجد أن الخزينة تتدخل في منح القرض كما لو كانت بنكا، والبنك المركزي يتدخل أيضا بطريقة مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي، وأن البنوك التجارية تتدخل في منح القروض لقطاعات هي من اختصاص بنوك تجارية أخرى، هذا التداخل ولد غموض على مستوى نظام التمويل، وأدى إلى تراكم المشاكل والتناقضات.
- خضوع النظام البنكي الوطني لقواعد التنظيم وآليات الأداء المماثلة لنظام الاقتصاد الاشتراكي، وهذا ينعكس من جهة، على الدور الذي تقوم به السلطات العمومية في تحديد صلاحيات المؤسسات العاملة في هذا النظام بطريقة إدارية. ومن جهة أخرى على الدور المتعاظم الذي تلعبه السلطات العمومية بواسطة الخزينة في مراقبة التدفقات النقدية لهذا النظام وتوجيهها بطريقة إدارية أيضا.
- تعاضد دور الخزينة وهيمتها على النظام البنكي: فهي تعتبر السبب الأول في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي، كما تتكفل بتوزيع القرض، وأصبح يتميز بالسلبية المفرطة على مستوى الادخار، أو على مستوى توزيع القرض ورسم السياسات الإقراضية، كما أن البنك المركزي لم يكن رأسا حقيقيا للنظام النقدي، حيث أن إصدار النقود ومراقبة السياسات الإقراضية تتم دون إدارة حقيقية منه.
- التركيز البنكي: هي ظاهرة الأكثر انتشارا في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة والمقصود بها هو سيطرة عدد محدود من البنوك على السوق المصرفية، وهذا ما ينتج عنه انخفاض في المنافسة، ففي الجزائر على الرغم من دخول القطاع الخاص إلى النظام البنكي الجزائري واقتحامه.
- ورغم أن عملية خوصصة البنوك مطروحة الآن بجدّة أكثر من أي وقت مضى، إلا أن القطاع العمومي لا يزال يمارس احتكارا شبه كلي على نشاطات الوساطة والخدمات المصرفية.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 177، 178.

² فاطمة بلحاج، "العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، تخصص: إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2010-2011، ص، ص: 61-62.

- توزيع القروض من طرف البنوك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة: أي ليس هناك ضمانات بالمعنى الكلاسيكي، هذا ما ولد بعض التراخي في دراسة ومتابعة ومراقبة عملية القرض، نتج عنه تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي للبنوك والمؤسسات وحتى التوازن المالي الداخلي للبلاد.
- إضافة إلى بعض خصائص الأخرى كالاتي¹:
- خضوع الاستفادة من القرض إلى عملية التوظيف المسبق الوحيد: فالبنوك لا يمكنها منح القروض وفق الفرصة المتاحة، إنما يمكنها منح القروض فقط للمؤسسات التي وطنت عملياتها المالية في هذه البنوك حتى ولو كانت هذه المؤسسات لا تستجيب للمعايير والمقاييس الكلاسيكية المعمول بها في الأنظمة البنكية، كما أن البنوك والمؤسسات ليست المخيرة بعملية التوظيف، ذلك لأن المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة.
- النشاط البنكي يقوم على مبدأ التخصص: أي أن كل بنك يتكفل بتمويل مجموعة من الفروع الاقتصاد الوطني، وليس له الحق في تمويل فروع من اختصاص بنوك أخرى.
- النظام البنكي هو نظام ذو مستوى واحد: بمعنى أن البنك المركزي والبنوك التجارية تقع على مستوى واحد ولا يملك البنك المركزي عمليا سلطة على سلوك هذه البنوك.
- عدم الفعالية المالية: وتقاس هذه الفعالية بكلفة إنتاج الخدمات التي يقدمها والمعلومات التي يضعها في متناول الزبائن، إضافة إلى ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة.
- فقدان الاحترافية: البنوك التجارية الجزائرية تفتقد إلى الاحترافية اللازمة، فهذه البنوك كانت تخضع بشكل دائم للسلطات العمومية في اتخاذ قراراتها على منح القروض للمؤسسات العمومية وبالتالي مازالت أداة يد الدولة.
- قلة استعمال أجهزة الإعلام الآلي بالمقابل استعمال الموارد البشرية بكثرة لمعالجة العمليات التجارية.
- عجز التأطير المؤسساتي والبشري بالإضافة إلى ضعف الرقابة والهياكل.

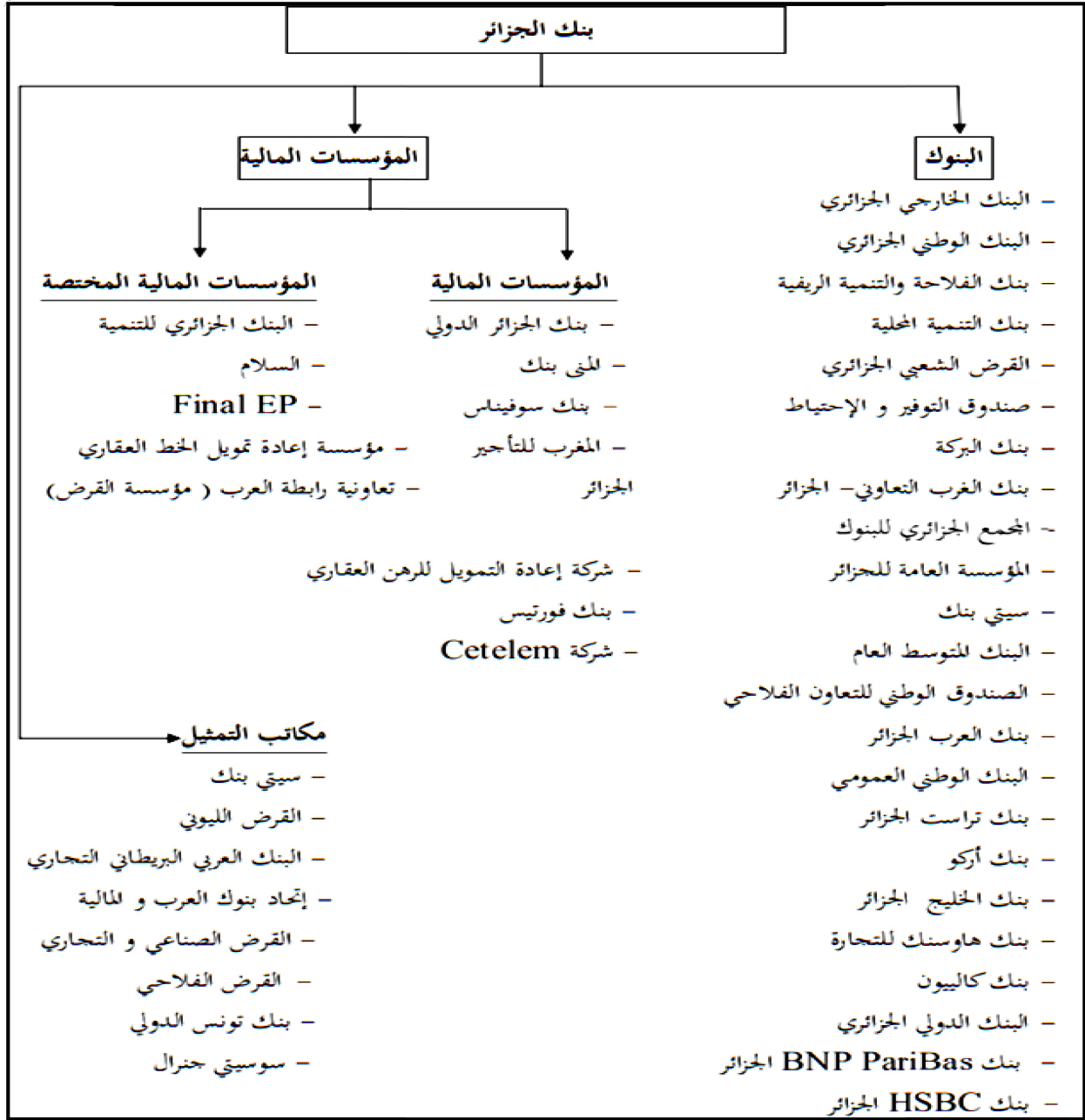
المطلب الثاني: هيكل ومكونات النظام المصرفي الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى هيكل ومكونات النظام المصرفي الجزائري.

أولا: هيكل النظام المصرفي الجزائري: يتكون الجهاز المصرفي الجزائري الحالي الذي يقف على رأسه البنك المركزي الجزائري من قطاعات رئيسية ثلاثة، هي البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والمتخصصة بالإضافة لمكاتب التمثيل والشكل التالي يبين ذلك.

¹ بالعجين خالدية، "أثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري"، مجلة خلدونية، المجلد 01، العدد 03، تصدر عن جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر، أفريل 2018، ص: 09.

الشكل رقم 1-2: هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى عام 2009



المصدر: فاطمة بلحاج، "العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، تخصص: إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2010-2011، ص: 70.

ثانيا: مكونات النظام المصرفي الجزائري: ويتكون النظام المصرفي من:

1- البنك المركزي الجزائري¹: يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها بالجزائر المستقلة وقد كان

¹ عبد الرزاق حميدي، "جودة الخدمات المصرفية كمدخل لتحقيق رضا العملاء وزيادة القدرة التنافسية للبنوك- دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL"، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: إدارة تسويقية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المجد بوقرة، بومرداس، 2007/2008، ص: 32.

ذلك في 13 ديسمبر 1963 بموجب قانون رقم 62-144 وقد ورث البنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم، فهو المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفية استعماله والبنك المركزي حسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك ويجعله ذلك مسؤولاً عن السياسة النقدية والسياسة الإقراضية وهو أيضا بنك الحكومة ويحتم عليه ذلك أن يقدم تسهيلات لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخرينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها.

والحقيقة أن النصوص قد بينت بدقة ووضوح هذه المسؤوليات ولكن الوقائع أثبتت أن البنك المركزي لم تكن له سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان فالبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليس تحت سلطته كبنك البنوك.

كما أن الخزينة لم تكن فقط لا تخضع إلى سلطته بل كانت سببا مباشرا في التوسع النقدي وعنصرا رئيسا في رسم السياسة الإقراضية وتنفيذها، ولذلك نجد في الواقع أن الروح التي تبرز وجود البنك المركزي كمؤسسة مسؤولة عن تسيير الوضع النقدي قد تم تحويلها عمليا إلى مؤسسات أخرى.

2- الصندوق الجزائري للتنمية¹: أنشئ هذا البنك بموجب القانون 63-165 بتاريخ 07 ماي 1963 وهو

مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلالية مالية، وقد تمت تسميته الصندوق الجزائري للتنمية عند إنشائه مباشرة بعد ثم أعيدت تسميته بعد ذلك البنك الجزائري للتنمية.

وقد ورث البنك الجزائري للتنمية عند تأسيسه فعاليات أربع مؤسسات للائتمان متوسط الأجل ومؤسسة واحدة للائتمان طويل الأجل أثناء الاستعمار وهي:

- القرض العقاري.
- القرض الوطني.
- صندوق الودائع والارتمان.
- صندوق صفقات الدولة.
- صندوق تجهيز وتنمية الجزائر.

كان البنك في 1972 مسؤولا عن إعداد خطط تمويل المشاريع الإنتاجية المقررة في الخطة الاقتصادية الوطنية وفي عام 1973م بدأ البنك بالمساهمة في فعاليات التنمية على النطاق الجهوي الذي تقرر بالمخطط الرباعي 1974-1977 ساهم في تمويل المنشآت البلدية والمحلية للإنتاج والسياحة.

¹ "المرجع نفسه"، ص، ص: 32، 33.

تتراوح مدة القرض الذي يمنحه البنك من 10 إلى 20 سنة قابلة للتمديد إلى 04 سنوات إضافية.

3- صندوق الوطني للتوفير والاحتياط: أنشئ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 64-277 بتاريخ 10 أوت 1964، وهو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن أهم أنشطته جمع المدخرات الفردية وأموال الهيئات المحلية لأجل بناء السكنات¹.

4- البنك الوطني الجزائري: أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية إضافة إلى مهام أخرى منها تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط وإقراض المؤسسات والمنشآت الصناعية العامة².

5- القرض الشعبي الجزائري³: وفقا للأمر رقم 366/66 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 والأمر المؤرخ في 11 ماي 1967 والذي تكفل بدوره بترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مختلف الصناعات التقليدية.

6- البنك الخارجي الجزائري⁴: تم تأسيسه بموجب الأمر رقم 204/67 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967 بعد دخول الجزائر في علاقات متشابكة مع الخارج، ولهذا السبب اختص هذا البنك في تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع بقية العالم.

7- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: والذي أنشأ في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، وقد اضطلع هذا البنك بالوظائف التالية:

- تمويل الهياكل والأنشطة ذات الصلة بالإنتاج الفلاحي.
- تمويل الهياكل والأنشطة الصناعية والفلاحية.
- تمويل الهياكل والأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

بالإضافة إلى قيامه بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

8- بنك التنمية المحلية⁵: والذي أنشئ في 30 أبريل 1985 بموجب المرسوم 85-85 المؤرخ في 30 أبريل 1985 وقد اضطلع هذا البنك بالإضافة إلى القيام بجميع العمليات المصرفية التقليدية بمهمتي تمويل عمليات الاستثمار الإنتاجي المخطط من طرف الجماعات المحلية وتمويل عمليات الرهن.

¹ خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

² صوفان العيد، "دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة- دراسة التجربة الجزائرية-"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع: إدارة مالية، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2011، ص: 04.

³ بقبقق ليلي أسهمان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الوطني حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص: 03.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ زقير عادل، "مرجع سابق"، ص، ص: 129، 130.

ويمكن القول بأن هذه المرحلة تميزت بعدة نقائص أهمها:

- انحصار قرار السلطة النقدية في وزارتي التخطيط والمالية.
- احتكار الخزينة العمومية لعملية تمويل الاقتصاد الوطني وهيمنتها على أوجه النشاط المالي والمصرفي.
- وجود نظام مصرفي ذو مستوى واحد يتدخل فيه دور البنوك التجارية والبنك المركزي في تمويل النشاط الاقتصادي.
- قصور كبير يميز دور الجهاز المصرفي لكون هذا الجهاز كان مجرد وسيط إداري لنقل التدفقات المالية من الخزينة العمومية إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية.

المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية الجزائرية

شهد النظام المصرفي الجزائري العديد من إصلاحات والتي كانت من أهمها مرحلة الإصلاحات سنة 1990 أين عرف انفتاحاً على العالم الخارجي. وأصبحت السوق المصرفية الجزائرية مركز نشاط عدة بنوك أجنبية ومؤسسات مالية غير مصرفية، ويشكل هذا النظام عصب الاقتصاد الوطني بصفته الممول الأساسي لمختلف الأنشطة الاقتصادية وفيما يلي سنتطرق إلى مراحل تطور النظام.

أولاً: مرحلة إصلاح النظام المصرفي ما قبل 2000: وتنقسم إلى:

1- إصلاحات النظام المصرفي من 1962 إلى غاية 1986¹: بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية لمعهد إصدار خاص بها ليحل محل بنك الجزائر، وتم إنشاء الخزينة الجزائرية بعزلها على الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962 ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية. ثم بعد ذلك تم إنشاء صندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن، ولكن الإجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري خلال سنة 1964 وهذا الأخير غير قابل للتحويل وقيمهته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك وقد وضعت هذه العملية حداً لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.

2- إصلاحات النظام المصرفي من 1986 إلى غاية 1988²: إنّ الأوضاع الميدانية للنظام المصرفي الجزائري في الفترة السابقة لعام 1986، قد أظهرت خللاً على مستوى تنظيم وأداء هذا النظام، ومما ساهم في دفع السلطات

¹ بظاهر علي، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 29.

² علي حبيش، "آثار الإصلاحات المصرفية على مكافحة تبيض الأموال في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، جوان 2006، ص: 53.

العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على النظام المصرفي، هو تعثر النظام الاقتصادي الذي كان قائما على التخطيط المركزي لكل النشاط الاقتصادي، و قد كان للتحويلات الاقتصادية الدولية الدافع أيضا لتبني قواعد إقتصاد السوق، والتحول إلى الإقتصاد الرأسمالي.

إن قواعد التي أصبح يقوم عليها التنظيم الاقتصادي الجديد، يجب أن يخضع لها التنظيم المصرفي أيضا، وعليه فإن هدف الإصلاحات الخاصة بالنظام المصرفي هو تكيف هذا القطاع مع فلسفة الإقتصاد الجديدة، لذا نجد أن القطاع المصرفي عرف قانونين أساسيين في هذه الفترة وهو ما سنوضحه كالاتي:

2. 1 قانون 12-86 المتعلق بنظام البنوك والقروض¹: يعتبر قانون 12-86 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 أول

إصلاح مصرفي هام بعد الاستقلال، والذي جسد رغبة الدولة في التخلي عن القواعد السابقة في مجال منح القروض وإرساء قواعد جديدة للعلاقة بين المؤسسات والبنوك، حيث تم إنشاء مجلس أعلى للقروض مهمته متابعة وضبط التطور في مجال النقد والقروض بهدف التحكم في الائتمان من جهة والتقليل من مخاطر استرجاع القروض من جهة أخرى. كما تم من خلال هذا القانون إدخال مفهوم جديد في مجال التمويل المصرفي وهو المخطط الوطني للقروض والذي حددت المادة 26 أهم أهدافه المتمثل في:

- ✓ حجم وطبيعة الموارد الداخلية التي يجب جمعها والقروض الواجب منحها لكل مؤسسة قرض.
- ✓ مستوى التدخل البنكي المركزي في تمويل الإقتصاد الوطني.
- ✓ ديون الدولة وطرق تمويلها.

2. 2 قانون 1988 وتكييف الإصلاح (المتعلق باستقلالية البنوك)²: شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج

إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية خاصة المؤسسات العمومية، ومنح القانون 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 استقلالية اتخاذ القرار بشكل حقيقي وجلي لمسيرة المستجديات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للإقتصاد، فأضحى من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 06-88 المعدل والمتمم للقانون 12-86.

إنّ الغاية من القانون رقم 06-88 المتعلق بنظام الجديد للبنوك والقروض هي ملائمة القانون المصرفي رقم 12-86 مع الإصلاح الموجه نحو استقلالية المؤسسات، وذلك بإعادة تحديد القانون الأساسي لمؤسسات القروض وللبنك المركزي

¹ عباسي طلال وآخرون، الإصلاحات المصرفية في الجزائر ودورها في تفعيل تمويل الإقتصاد، الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- مسيلة-، يومي 04 و05 فيفري 2019، ص: 04، 05.

² بورمة هشام، "النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، التخصص: إدارة مالية، الشعبة: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2009/2008، ص: 25، 26.

طبقا لقانون توجيه المؤسسات العمومية. وفي خضم تدابير هذا القانون فإن المؤسسة المصرفية وجدت نفسها مندمجة كلية في الصنف الخاص بالجانب التشريعي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، وانتقلت بفعل هذا القانون من وضعية المؤسسة الوطنية إلى وضعية المؤسسة العمومية الاقتصادية المستقلة.

ويمكن تحديد الإصلاحات التي تضمنها هذا القانون من خلال تعديل عدة مواد:

- أصبحت مؤسسات القرض خاضعة للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، فحسب قانون المؤسسات المصرفية تصنف ضمن المؤسسات العمومية الاقتصادية من الناحية القانونية، وبذلك جاء هذا القانون لينص في المادة 02 أن البنك شخصية معنوية تجارية ذات رأس مال اجتماعي مكون من أسهم وبجوزة صناديق المساهمة.
- عزز هذا القانون في المادة 03 دور البنك المركزي في تسيير أدوات السياسة النقدية، وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخضم المخصصة لمؤسسات القرض، مع احترام مبادئ المجلس الوطني للقرض.
- منح هذا القانون للمؤسسات المالية غير المصرفية في المادة 06 من القانون إمكانية المساهمة على شكل أسهم وسندات مساهمة ذات عائد، أو كل عمليات رأس المال على مستوى التراب الوطني كما في الخارج.
- سمح في المادة 07 من القانون 88-12 لمؤسسات القرض أو المؤسسات المالية الأخرى في حدود النصوص التنظيمية إصدار اقتراضات لأجل للجمهور عبر كل التراب الوطني وتعبئة الأموال.
- عرفت فترة 1987-1988 إلغاء الحكومة لقرار تخصيص بنوك معينة تتعامل مع قطاعات معينة والسماح للمؤسسات المالية بأن تعمل في مجالات مختلفة، وفي ماي 1989 تم إنشاء سوق النقد بين البنوك التجارية التي منحتها الدولة الاستقلالية.

- 3- إصلاحات النظام المصرفي من 1990 إلى غاية 2000¹:** لقد توالى الإصلاحات في المجال المصرفي من أجل الوصول إلى هدف تحقيق السياسة النقدية والمالية المخططة لمواكبة التطور فرغم ظهور عدة تعديلات اتضح أن القانون المصرفي 1986-1988 لا يتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة وأخذ تقرير المصادقة على نص جديد يشمل الاستقرار الحقيقي للنظام المصرفي وذلك بعد إصدار قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 والذي يعتبر هذا القانون نصاً تشريعياً بعد الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، ويعتبر من القوانين والتشريعات الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ أهم الأفكار والجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح النظام المصرفي في التسعينات، وذلك من خلال قانون النقد والقرض رغم أنها تواجدت في ظروف صعبة نوعاً ما إلا أن الاهتمامات المبرجة نصت على النظام النقدي بالدرجة الأولى فقد جاء هذا القانون من أجل ما يلي:
- تحرير المصارف التجارية من كل القيود الإدارية وتركيز السلطة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

¹مرجع سابق"، ص: 128.

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر (2001-2017)

- فتح المجال لإنشاء مصارف خاصة وخصوصا وأن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق.
- إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى المصارف والمؤسسة بالإضافة إلى السوق.
- إعطاء البنك المركزي استقلالته.
- إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

ثانيا: مرحلة إصلاح النظام المصرفي الجزائري ما بعد 2000: حيث تميزت هذه الفترة بعدة تطورات في الاقتصاد الوطني، وسوف نحاول الوقوف على أبرز التطورات التي عرفها ابتداء من سنة 2001 إلى غاية سنة 2017.

1- إصلاحات النظام المصرفي الجزائري من 2001 إلى غاية 2004¹: شهد الاقتصاد الجزائري تحسنا ملحوظا في الفترة الأخيرة فإلى جانب البنوك العمومية الستة وصل عدد البنوك المعتمد إلى 27 بنك مختلطا بين العام والخاص، فعلى العموم تميزت سنة 2001 باستمرار تطور وتنامي وسائل العمل للبنوك، بصفة عامة في 2002 فنجد النظام المصرفي الجزائري يتشكل من 28 بنكا حيث تميزت هذه الفترة بتنمية معتبرة في وسائل عمل ومقومات البنوك، وذلك من خلال إتباع سياسة تحسين السيولة البنكية وزيادة نسبة القروض الموجهة للاقتصاد فقد كانت جيدة خلال هذه السنة، وفي إطار توزيع الموارد والمتاحات، عملية توزيع القروض للاقتصاد تتم لإتمام صرف مخلفات البنوك العمومية نهاية 2001 باستثناء صرف القروض الموجهة للقطاع الفلاحي التي تدخل في 2002. حيث أصبح النظام المصرفي الجزائري في سنة 2003 يتشكل من 30 بنك ومؤسسة مالية مقرها كلها في الجزائر العاصمة باستثناء واحدة مقرها بوهران، وعلى العموم فإن أهم مميزات سنة 2003 هي تزعزع القطاع المالي والنقدي جراء الفضائح المديونية أهمها فضائح بنك الخليفة، وتزعزع جهاز الرقابة والإشراف تعرضه إلى أخطار عديدة أهمها سحب الثقة والتي من شأنها أن تمس بمصداقية الساحة المالية ككل وتوحيد تطوير وسائل العمل للبنوك في ظل مواصلة تحسين السيولة البنكية.

بعد صدور القانون رقم 11/03 في 26 أوت 2003 المعدل والمكمل لقانون النقد والقرض والذي فعل وزاد من شروط منح الاعتماد للبنوك الخاصة والأجنبية وكذا المراقبة عليها، حيث أنشأ بنك الجزائر ميكانيزمات أكثر دقة أكثر دقة للرصد والإنذار. حيث يتشكل الجهاز المصرفي الجزائري نهاية 2004 ب 29 مؤسسة مصرفية ومالية حيث تميزت بمواصلة نمو وتحسن وسائل العمل للبنوك وزيادة القروض الموجهة للاقتصاد.

2- إصلاحات النظام المصرفي الجزائري من 2005 إلى غاية 2009²: نتيجة لتفعيل جهاز الرصد والمراقبة على مستوى بنك الجزائر خاصة فيما يخص منح الاعتماد للبنوك والمؤسسات المصرفية تم تصفية 3 بنوك ومؤسسات مالية

¹ رابح عبد الحق، "مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية- دراسة لعينة من البنوك الأجنبية"، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص- ص: 135-144.

² "المرجع نفسه"، ص- ص: 146-159.

وسحب منها الاعتماد، وهذا لمواصلة المنهج المتبع الذي يهدف من خلاله تحقيق نوع من الاستقرار في الجهاز المصرفي، حيث أصبح يتكون من 24 بنك ومؤسسة مالية نهاية سنة 2005. وفي سنة 2006 أصبح النظام المصرفي الجزائري يتكون من 25 بنك ومؤسسة مالية معتمدة وبنك التنمية وإعادة الهيكلة الذي يعتبر هو الآخر جزءا من النظام المصرفي حيث تميزت كالسنة السابقة بتطور هام في وسائل العمل للبنوك. إن تطور أعمال البنوك و بروز عدة أنشطة جديدة عليها نجد أن النظام المصرفي الجزائري نهاية 2007 أصبح يضم بالإضافة إلى البنك المركزي 26 بنك ومؤسسة مالية، وأصبحت سنة 2008 تتكون من 27 بنكا حيث تميزت بنمو معدل وسائل العمل للبنوك " الودائع تحت الطلب ولأجل" ولكن هذا النمو كان أقل من سنة 2007. وبعد دخول بنكين سنة 2008 وبدأ نشاطهما نجد أن النظام المصرفي الجزائري بقي كما هو نهاية 2009، حيث كان يتكون من 27 بنك ومؤسسة مالية بالإضافة إلى بنك التنمية وإعادة الهيكلة الذي حول سنة 2009 إلى الصندوق الوطني للاستثمار.

3- إصلاحات النظام المصرفي الجزائري من 2010 إلى غاية 2014: خلال سنة 2010 صدر الأمر رقم: 10-04 الصادر في 26 أوت 2010 المعدل والمكمل للأمر رقم: 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يؤكد أن بنك الجزائر هو المكلف الوحيد بضمان وأمن وسلامة النظام المصرفي وهذا يعتبر تعزيز وتمتين للإطار القانوني للاستقرار المالي لسنة 2010 وذلك بعد تعديل الذي كان سلفا على قانون 90-10 من خلال الأمر 03-11 والذي هدف لتعزيز النشاط المصرفي أيضا بعد الوضعية المزرية التي عرفها النظام خلال تلك الفترة، خاصة ما تعلق بشروط الدخول لمزاولة النشاط المصرفي ومنح الاعتماد، بعد إفلاس بعض البنوك الصغيرة والهشة وسحب الاعتماد منها. وعليه وبهذه التعزيزات المتخذة أصبحت حقوق البنوك والمؤسسات المالية وكذا العملاء محفوظة ومحمية وذلك بالعمل وفق مبادئ وطرق عالمية. وفي عام 2011 واصل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر جهودهما لتعزيز وتوحيد شروط ممارسة الأنشطة المصرفية وإعداد تقارير وحماية عملاء البنوك والمؤسسات المالية وواصل بنك الجزائر واللجنة المصرفية العمل بنشاط لتعزيز وممارسة الرقابة المصرفية، وعلى وجه الخصوص الامتثال للقواعد والمبادئ العالمية. وفي الوقت نفسه، قام بنك الجزائر بتحسين آليات المراقبة والحراسة والانداز خلال هذا العام، واستمر تطوير نظام التصنيف للبنوك والوفاء بالمعايير الدولية في هذا المجال، حيث في نهاية 2011 أصبح يتكون من 27 بنكا ومؤسسة مالية¹.

ويتشكل النظام المصرفي في نهاية 2012 من 29 مصرفا ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة وخلال سنة 2013 بقي النشاط الاقتصادي ديناميكيًا، مجرا بالنمو خارج المحروقات الموزع جيدا بين القطاعات وفي ظرف يتميز بتعزيز نسبي للميزانية وبتقليل العجز الإجمالي لعمليات الخزينة العمومية. ومع ذلك، فإن هشاشة المالية العامة أمام تقلبات أسعار المحروقات تشكل موضوع الساعة، إذ تقلص المجال المتاح للميزانية العامة من حيث تخصيص الموارد لدفع النمو. من جهة أخرى يساهم التوسع القوي للقروض الموجهة للاقتصاد، المعزز بظروف مالية أكثر ملاءمة وبتدابير تدعيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إنعاشا لاستثمار الإنتاجي وفي ديناميكية

¹ Source: Les rapport2011,Evolution Economique Et Monétaire En Algérie, Mai 2012,p: 73.

النشاط الاقتصادي خارج المحروقات، ويتشكل في نهاية سنة 2013 من 29 مصرفا ومؤسسة مالية. وهكذا استمر توسع النشاط الاقتصادي في 2013 على نفس الوتيرة سنة 2014¹.

4- إصلاحات النظام المصرفي الجزائري من 2015 إلى غاية 2017: في سنة 2015 بعد إدخال النظام الجديد لتنقيط المصارف، وتم تحسين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للتحقق من متانة المصارف فرديا ومتانة القطاع المصرفي إجمالا، للأزمات الممكنة. خلال 2015 تم تنشيط الأعمال التحضيرية لتسطير أهداف وأدوات سياسة الاحتراز الكلي، كما تم تصميم التقرير حول استقرار القطاع المالي في سنة 2014² وتحسبا لحدوث انخفاض حاد في السيولة لدى المصارف، أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 01-15 المؤرخ في 19 فيفري 2015، المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة والتسيقات والقروض للمصارف والمؤسسات المالية، من أجل تمكين المصارف والمؤسسات المالية من اللجوء إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، المقرض الأخير وذلك قبل وضع كفاءات إعادة التمويل عن طريق عمليات السوق المفتوحة.

فاستمرار انهيار أسعار البترول سنة 2016 أثر على التوازنات الاقتصادية الكلية وعلى نشاط القطاعات الحقيقية والنقدية والمالية للاقتصاد، وهنا يتم التركيز على رسم تدابير السياسة الاقتصادية، الظرفية والهيكلية، التي من شأنها أن تستعيد آجالا، التوازنات الاقتصادية الكلية الأساسية لضمان نمو اقتصادي قوي، أكثر تجانسا ومستداما وتتكون هذه السنة من 29 بنكا ومؤسسة مالية.

وأخيرا باستثناء تجميع الموارد المالية والقروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورت المؤشرات الخاصة بالوساطة المصرفية الأخرى وبالعمق المالي وبالصلابة وبمردودية القطاع المصرفي بصفة مواتية على العموم. يعود الارتفاع المسجل في الموارد المجمعة من طرف المصارف خلال سنة 2017، بعد الانخفاض الذي عرفته في سنة 2016 أساسا، إلى التمويل غير التقليدي المجرى في نهاية السنة، والذي كان له أثرا إيجابيا على تطور الودائع المصرفية. هذا وتبقى حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية M2 مرتفعة، بنسبة تفوق 31%، حيث في نهاية سنة 2017، بقي النظام المصرفي يتشكل من 29 مصرفا ومؤسسة مالية³.

¹ تقارير بنك الجزائر، 2012، 2013، 2014.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص: 90.

³ تقرير بنك الجزائر سنة 2017، ص: 68.

المبحث الثاني: برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر

رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة إلا أنها تبقى دون تطلعات، صحيح أنها استطاعت تحقيق التوازنات الكلية و عودة النمو الاقتصادي الإيجابي، إلا أنها أغلقت العوائق الجذرية للنمو الاقتصادي ولهذا حاولت الحكومة القيام بإصلاحات جديدة تهدف إلى إضافة المرونة اللازمة على الأداء الإنتاجية والتأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد السوق وتحسين منظومة إدارة الحكم وكفاءة الإدارية، لقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 وما تبعه من تحسين في معظم القطاعات الاقتصادية، كل هذه العناصر ساهمت في توفير ظروف اقتصادية ملائمة لإعداد وتنفيذ برامج استثمارية طموحة تلخصت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، وبرنامج النمو الجديد (2016-2019).

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

تبنت الدولة منذ سنة 2000 سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الانفاق الحكومي الاستثماري وتجلت معالمها من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي، تمحورت أساسا حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتقوية الخدمات العمومية. وسوف نتطرق إلى تعريفه وخصائصه بالإضافة إلى مضمون البرنامج.

أولا: تعريف برنامج الإنعاش الاقتصادي¹: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية متوسط الأجل امتد لأربع سنوات (2001-2004)، أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001 بمخصصات مالية أولية قدرها ب 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز ويستهدف البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5% و6% ويتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة.

¹ سعودي عبد الصمد، "تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)"، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف، مسيلة، 2016/2015، ص: 212.

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر (2001-2017)

الجدول الأول 1-2: التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي

السنوات	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ %
2001	205.40	39.10
2002	185.90	35.41
2003	113.20	21.56
2004	20.50	3.90
المجموع	525	100

المصدر: سعودي عبد الصمد، "تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)"، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف، مسيلة، 2016/2015، ص: 212.

من خلال الجدول نلاحظ أن سنتي 2001 و 2002 تأخذ أكبر حجم المبالغ المخصصة في هذا البرنامج، وهذا من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، كما أن الظروف التي عايشتها البلاد خلال فترة التسعينات دفعت السلطات العمومية إلى التعجيل في تنفيذ مشاريع البرنامج.

ثانيا: خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: من خصائص هذا البرنامج ما يلي¹:

- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال.
- تم تكييف البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كما تم الشروع فعليا في تنفيذ البرامج من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي 2001.
- رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية بهدف الحصول على نتائج إيجابية ومنها عصنة إدارة الضرائب ووضع صندوق ترقية المنافسة الصناعية وتهيئة المناطق الصناعية،... إلخ.
- إن نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة والقطاع الاقتصادي العام،... إلخ.

ثالثا: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي: إذا كما سبق فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي يتمثل في سياسة عمومية ذات طابع إنفاقي بحث، وقد تمحورت هذه الأخيرة حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية

¹ بوعشة مبارك، "من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية-"، أبحاث المؤتمر الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص: 11.

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر (2001-2017)

المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات؛ مقومات هذا البرنامج ورخصه موضحة في الجدول التالي¹:

الجدول رقم 2-2: مقومات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

مجموع رخص البرنامج %	رخص البرنامج (مليار دج)					طبيعة الأعمال
	2004-2001	2004	2003	2002	2001	
8.6	45	15	13	11	6	دعم الإصلاحات
12.4	65.4	12	22.5	20.3	10.6	الدعم المباشر للفلاحة والصيد
21.7	114.2	3	35.7	42.9	32.4	التنمية المحلية
40.1	210.4	2	37.6	77.8	93	الأشغال الكبرى
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	الموارد البشرية
100	525	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

المصدر: سعودي عبد الصمد، "مرجع سبق ذكره"، ص: 215.

إن الجدول أعلاه يبين لنا²: أنّ قطاع الأشغال الكبرى قد خص بأكثر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـ 210.4 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة للتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما ان دعم هذا القطاع سيساهم في انعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية "العامة والخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة "مباشرة أو غير مباشرة" وبالتالي تقليص نسبة البطالة وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين

¹ "مرجع سابق"، ص: 215.

² نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، العدد 9، 2013، ص: 46، 47.

الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلا أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحة "PNDA" وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم لبرنامج السابق الذكر.

فيما يخص المبالغ المخصصة لدعم الإصلاحات فيقدر ب 45 مليار دج، أي نسبة 8.6% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على السنوات: 2001، 2002، 2003 بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج على التوالي أي بنسبة: 39.12%، 35%، 21.76%، من قيمة المبالغ المخصصة للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا ب 20.5 مليار دج أي نسبة 3.9% من حجم المبالغ المرصود للبرنامج وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

بسبب التحسن المستمر للتوازنات الكلية كنتيجة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي لحوالي 38.5 دولار للبرميل وتحسن الوضعية المالية لخزينة الدولة وما نتج عنها من زيادة تراكم احتياجات الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دولار سنة 2004، ونظرا للتفاؤل الحاصل في مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي مستقبلا، فإن الحكومة أقرت برنامجا جديدا تكميليا هدفت من خلاله إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال برامج تحديث وتوسيع الخدمات العامة التي تمس بصورة مباشرة الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل أو المعتمدة وذلك من أجل إشراكهم في الإنتاج وتحسين إنتاجيتهم بتطوير رأسمالهم البشري بمشاريع الصحة والتكوين والتعليم والتدريب والتمكن من استخدام التكنولوجيات الحديثة، حتى لا تبقى تلك الفئات عائقا أمام الطريق الطويل للنمو والعمل على رفع معدلاته.

أولاً: مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي¹:

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (P.C.S.C) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل 2005 المتعلق بالفترة 2005-2009، في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة. وقد تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار كما يجب التنبيه إلى أن المبلغ يمثل المخصصات الأولية المعلنة عند إطلاق البرنامج، حيث بلغت القيم المالية للبرنامج التكميلي خلال الفترة 2005-2009 حوالي 114 مليار دولار.

ثانياً: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

تتمثل خاصية هذا البرنامج فيما يلي²:

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006، بمبلغ 377 مليار دينار.
- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دينار.
- برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجهها لامتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دينار.
- 200 مليار من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية، خلال السنوات 2005-2006.

ثالثاً: مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

¹ باشوش حميد، "المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة: الطريق السيار شرق -غرب"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010/2011، ص: 58.

² بوعشة مبارك، "مرجع سبق ذكره"، ص: 14، 15.

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر (2001-2017)

الجدول رقم 2-3: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة: مليار دينار جزائري

المخصصة للبرنامج	البرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
45.5%	1908.5	1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.5%	1703.1	2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية
8%	337.2	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.8%	203.9	4- برنامج تطوير الخدمة العمومية
1.2%	50	5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة

المصدر: نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)", الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسينة بن بو علي الشلف، الجزائر، العدد 9، 2013، ص: 47.

يبين الجدول رقم 2-3 أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في¹:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل إلى 1908.5 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي.
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 1703.1 مليار دج، أي 40.5% من إجمالي البرنامج.
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، والصيد البحري: استفادت من 337.2 مليار دج، وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.
- قطاع الإداري الحكومي: استفادة من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات العمومية على غرار: الداخلية، العدالة، المالية تصل قيمته 203.9 مليار دج ما يعادل نسبة 4.8% من إجمالي البرنامج التكميلي.
- قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1.2% من البرنامج التكميلي.

¹ نبيل بوفليح، "مرجع سبق ذكره"، ص: 47.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشرة سنوات بعد البرنامج الثالث الألفية الجديدة واستمرار لمصالح الإنعاش ودعم النمو، لذلك تم انطلاق مصطلح التنمية وهناك من يسميه برنامج دعم وتوطيد النمو الاقتصادي.

أولاً: تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

هو استراتيجية تكميلية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشرة فيها بداية سنة 2000، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة والحرك لرؤية وسياسة تنمية محددين من قبل رئيس الدولة¹.

ثانياً: خصائص برنامج توطيد النمو الاقتصادي: ومنها ما يلي²:

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو-اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
- عندما يتعلق الأمر بالدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين ضرورية، يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.
- تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
- تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.
- تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.

ثالثاً: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014): خصص لبرنامج الخماسي للتنمية أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو لسنوات 2010م-2014م ما قيمته 20412 مليار دج (حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق بـ 9680 مليار دج³؛ وتوضيحا لمحتوى هذا البرنامج يتم تقديم الجدول التالي:

¹ زكرياء مسعودي، "تقييم أداء تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)"، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 06، جوان 2017، ص: 220.

² بوعشة مبارك، "مرجع سبق ذكره"، ص، ص: 17، 18.

³ بجاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر: 1990م-2010م"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015-2016، ص: 207، 208.

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر (2001-2017)

الجدول رقم 2-4: مضمون البرنامج الحماسي للتنمية (2010-2014)

النسبة %	المبالغ المالية مليار دج	القطاعات
49.5%	10122	1- التنمية البشرية
31.5%	6448	2- المنشآت القاعدية الأساسية
8.16%	1666	3- تحسين وتطوير الخدمات العمومية
7.7%	1566	4- التنمية الاقتصادية
1.8%	360	5- الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)
1.2%	250	6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100%	20412	المجموع

المصدر: زكرياء مسعودي، "تقييم أداء تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كاليدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)"، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 06، جوان 2017، ص: 221.

انطلاقاً من الجدول رقم 2-4 نلاحظ أن الحكومة الجزائرية أدخلت مفهوم جديد للبرامج وهو إعطاء أولوية لقطاع الموارد البشرية، وظهر ذلك جلياً على حساب باقي الأنشطة الأخرى وذلك بنسبة بلغت 49.5% من إجمالي مخصصات البرنامج الحماسي، والتي قدرت بمبلغ مالي يقدر بـ 10122 مليار دينار جزائري، ليليها قطاع البنية التحتية والذي حظي بنسبة 31.5% وذلك ما يقارب بـ 6448 مليار دينار جزائري، ويمثل ما حظي به القطاعين 81% وما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والحد من البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيات على التوالي؛ إذا الحكومة في هذا البرنامج لن تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو الاقتصادي¹.

المطلب الرابع: برنامج النمو الجديد (2016-2019)²

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطاع 2001 بنت الحكومة برنامجاً جديداً لإنعاش القطاعات التي لازلت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة 5.600 مليار دولار دج، وديون خارجية منعدمة تقريباً.

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019 والذي رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية في الآتي:

¹ سعودي عبد الصمد، "مرجع سبق ذكره"، ص: 241.

² عقون شراف وآخرون، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم (02)، المركز الجامعي، ميلة، الجزائر، أبريل 2018، ص: 205، 206.

1- تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الانفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

2- ترقية وتحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها بما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتأمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

3- تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية: وفي هذا المجال يهدف إلى:

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية.
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.
- العمل على اشتراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

وتهدف محاور برنامج التنمية 2015-2019 إلى تحقيق ما يلي:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام وتنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- استهداف بلوغ نسبة 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد تحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- ترقية حجم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المحروقات والتكنولوجيا القوية حجم المؤسسات المصغرة.
- تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أم أجنبي.
- عصنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطغاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج تطلب تحقيق ما يلي:

- **عصنة المنظومة المصرفية والمالية:** في هذا الإطار فإن أهم العمليات التي يجب تجسيدها تتمثل فيما يلي:
 - تكيف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي.
 - الاستمرار في تحديث منظومة الدفع.

- تدعيم وتحديث المنظومة الإعلامية للبنوك.
- تحسين حكامه البنوك العمومية من خلال اعتماد المزيد من الصرامة في تسييرها.
- تفعيل سوق القرض.
- **توسيع وعصرنة القطاع الصناعي:** ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل والسهر على تحقيق ما يلي:
 - ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.
 - دعم نشاطات تهمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الإسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها.
 - تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة.
 - إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.
- **تطوير النشاطات الفلاحية:** لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:
 - توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب.
 - الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة والغير مثمرة.
 - مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها.
- **تسيير المنشآت القاعدية وتوسعية¹:** من أجل تعزيز الإنجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي:
 - توسيع شبكة الطرق والطرق اليسار من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم.
 - تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط حديدية وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها.
 - تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة من مناطق الجنوب والهضاب.
 - مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة.

¹ عقون شراف وآخرون، "المرجع نفسه"، ص: 207.

— إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج المستثمرات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019).

وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

نموذج النمو الاقتصادي الجديد: اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 ويرتكز على نهج متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة (2016-2019) وعلى آفاق لتنوع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.

ويبرز نموذج النمو الجديد في عنصر موازنته 3 أهداف رئيسية لسنة 2019¹:

- تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير.
- خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

وعلى صعيد التجول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق أهداف خلال الفترة (2020-2030):

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة 6.5%، وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف بـ 3.2 مرة.
- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 5.3% عام 2015 إلى 10% بحلول عام 2030.
- تحديث القطاع الملاحى قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات.
- التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل النمو الاستهلاك الداخلي للطاقة (من 6% سنويا في 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030) وذلك بإعطاء سعر عادل لاستهلاك الطاقة واقتصاد عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره.

¹"المرجع نفسه"، ص: 208.

– تنوع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:

- مرحلة الإقلاع (2016-2019): وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.
- المرحلة الانتقالية (2020-2025): هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.
- مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): والتي في نهايتها يستعد الاقتصاد قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

المبحث الثالث: دور البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

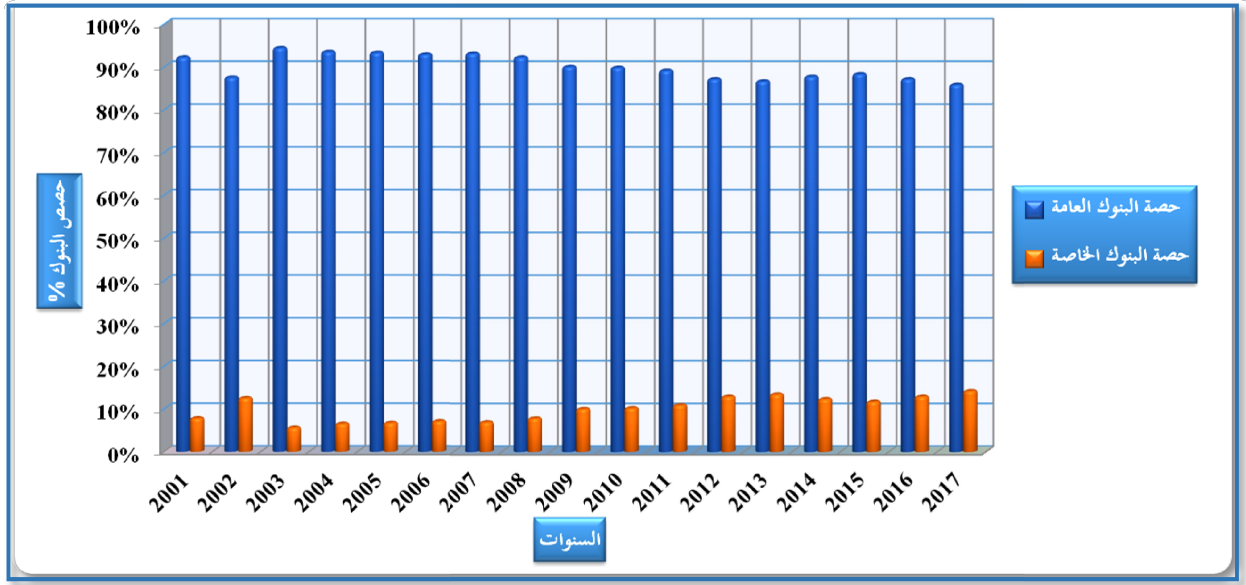
يستعرض هذا المبحث بعض المؤشرات التحليلية لتقييم دور النظام المصرفي في تقديم الائتمان لتمويل التنمية الاقتصادية وحجم ما تقدمه من ائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الأول: مؤشرات النظام المصرفي الجزائري

للقوف على واقع النظام المصرفي الجزائري بعد سلسلة الإصلاحات التي عرفها القطاع والتطرق إلى أداء البنوك في جذب الودائع وقدرتها على تغطية النشاط الائتماني، سيتم في هذا المطلب دراسة مؤشرات أداء النظام المصرفي الجزائري من خلال التطرق إلى هيكل الودائع ونسب كل من البنوك العامة والخاصة، بالإضافة إلى هيكل القروض وكيفية توزيعها.

أولاً: الودائع: يمكن النظر إلى الودائع على أنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع يلتزم بمقتضاه المصرفي برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، وتصنف الودائع بعدة تصنيفات وأشهرها وأكثرها استخداماً ذلك الذي يعتمد على معيار الأجل وطريقة السحب والذي تقسم بموجبه إلى: الودائع الجارية والودائع لأجل والودائع كضمان¹.

الشكل رقم 2-2: هيكل الودائع للنظام المصرفي الجزائري (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبات إعتقاداً على: التقارير السنوية لبنك الجزائر سنة 2001-2017

من خلال الشكل رقم 2-2 والذي يبرز نسبة الودائع في القطاع المصرفي الجزائري من سنة 2001-2017 نلاحظ سيطرة البنوك العامة حيث بلغت نسبة الودائع فيها أكثر من 80% لكل السنوات، وبلغت فيها نسبة الودائع

¹ عبد السلام لفته سعيد، "تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي عشر، 2006، ص: 02.

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر (2001-2017)

للبنوك الخاصة ضعيفة تقريبا 14% من كل السنوات، وكانت أقل نسبة للبنوك العمومية 87.5% سنة 2002 وهي تقريبا بداية الإصلاحات في النظام المصرفي حيث نجد البنوك العمومية فيها منتشرة إنتشار واسع على مستوى التراب الوطني وتلعب دور هام جدا في عملية التنمية على عكس البنوك الخاصة التي تعد محدودة نوعا ما، بينما في سنة 2003 حققت الودائع أعلى نسبة وقدرت بـ 94.4% وهذا راجع إلى تزعزع القطاع المالي والنقدي جراء لفضائح المديونية أهمها فضائح بنك الخليفة كذلك سحب الثقة والتي من شأنها أن تمس من مصداقية الساحة المالية ككل.

بينما البنوك الخاصة حققت أقل نسبة سنة 2003 وقدرت بـ 5.6% وهذا وارد نظرا لتحقيق البنوك العامة لأعلى نسبها، بينما حققت أعلى نسبة سنة 2002 وقدرت بـ 12.5% وذلك راجع إلى تنمية معتبرة في وسائل العمل ومقومات البنوك وذلك من خلال إتباع سياسة تحسين السيولة البنكية وزيادة نسبة القروض الموجهة للاقتصاد. فقد كانت جيدة خلال هذه السنة وفي إطار توزيع الموارد والمتاحات، عملية توزيع القروض للاقتصاد تتم لإتمام صرف مخلفات البنوك العمومية نهاية سنة 2001 بإستثناء صرف القروض الموجهة للقطاع الفلاحي التي تدخل في سنة 2002.

إستمرار هيمنة البنوك العمومية على نفس الوتيرة بعد سنة 2003 إلى سنة 2004، 2005، 2006، 2007، 2008 ، بنسب 93.5%، 93.3%، 92.9%، 93.1%، 92.2% على الترتيب، بينما استمرت البنوك الخاصة في الزيادة.

بالرغم من الارتفاع المستمر لحصة البنوك الخاصة من مجموع الودائع، والتي ارتفعت من جديد بعد أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري على نسبة 5.6% سنة 2003 إلى 10% سنة 2009.

ونلاحظ من خلال الشكل انخفاض حصة البنوك العمومية في سنة 2009 إلى نسبة 90% نتيجة إلى انخفاض مداخيل المحروقات بسبب الأزمة المالية العالمية.

نرى أيضا من خلال الشكل السابق تنامي حصة البنوك الخاصة في سوق الموارد سنة 2012 تقدر بـ 12.9% مقارنة بنسبة 12.5% سنة 2002، كان هذا نتيجة تراجع الدولة عن قرار منح المؤسسات العمومية من إيداع مواردها المالية في البنوك الخاصة وبذلك فقد بدأت هذه الأخيرة تعرف انتعاشا ولو بوتيرة ضعيفة. بينما البنوك العمومية سجلت انخفاض يقدر بـ 87.1% مقارنة بسنة 2009.

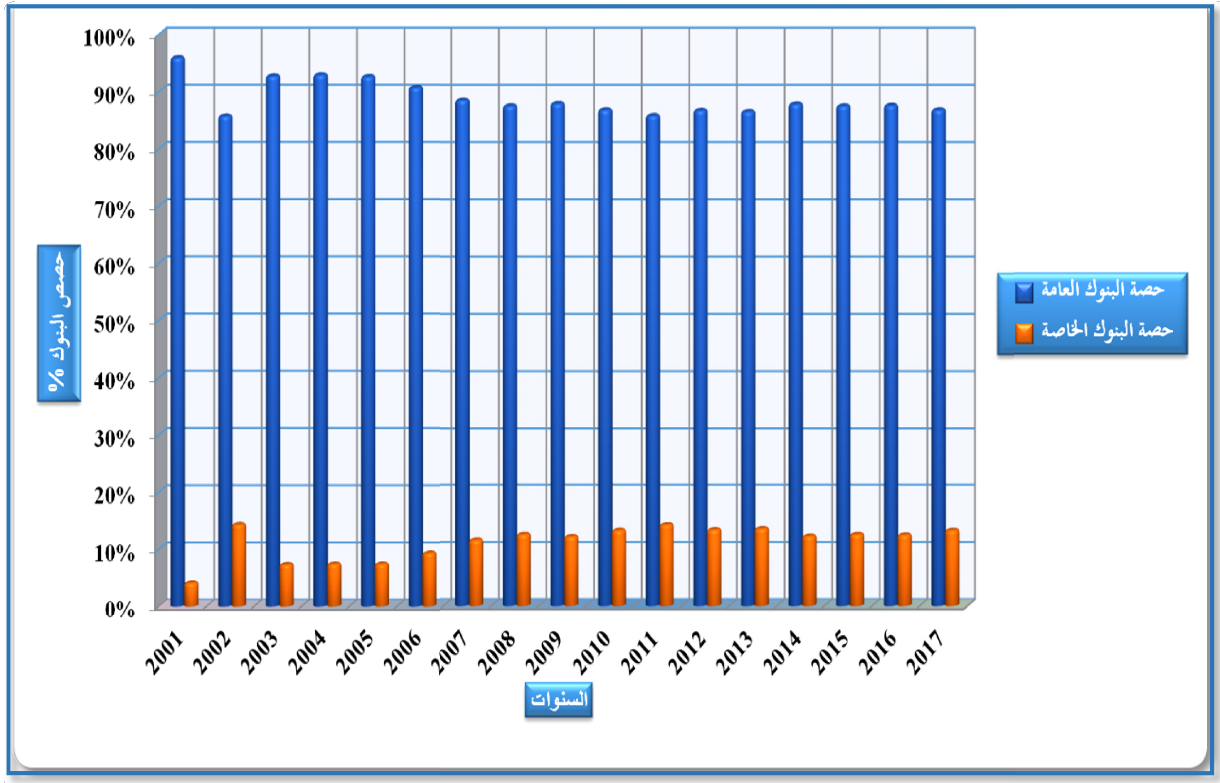
وأخيرا، سجلت حصة البنوك العمومية أقل نسبة 85.8% مقارنة بالسنوات السابقة نتيجة للتسديد الذي قامت به الخزينة العمومية لجزء من ديونها للمؤسسة الوطنية للمحروقات والمقدرة بـ 452 مليار دينار، أما فيما يخص حصة البنوك الخاصة فارتفعت لتبلغ نسبة 14.2% في نهاية سنة 2017 كأعلى نسبة محققة خلال الفترة المدروسة، ويعود الارتفاع المسجل في الودائع من طرف المصارف سنة 2017 بعد الانخفاض الذي عرفه سنة 2016 إلى تمويل غير التقليدي المجري في نهاية السنة، والذي كان له أثرا إيجابيا على تطور الودائع المصرفية.

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر (2001-2017)

على الرغم من هيمنة البنوك العمومية من خلال شبكاتها ووكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، ازدادت كثافة شبكة ووكالات المصارف الخاصة خلال هذه السنوات.

ثانيا: القروض الموزعة: تشكل القروض بالنسبة للبنوك الجزائرية من بين أم الاستعمالات التي تضمن لها المردودية ولكن بقدر ما تطرح عمليات الإقراض من إمكانيات التوسع في النشاط وتحقيق الأرباح فإنها تخلق العديد من الصعوبات في حالة سوء تسيير القروض ومنحها بعيدا عن المعايير الضرورية التي تركز على مردودية الاستثمار الممول أكثر من قيمة ونوعية الضمانات المقدمة في ملف طلب القرض، وهذا ما تتسم به غالبية البنوك الجزائرية في هذا الجانب إذ تهتم أكثر بالضمانات على حساب كفاءة الاستثمار¹. ويبين الجدول التالي القروض الممنوحة للقطاع العام والقطاع الخاص وحصص كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

الشكل رقم 2-3: هيكل نسبة القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في البنوك الجزائرية خلال فترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبات إعتقادا على: التقارير السنوية لبنك الجزائر سنة 2001-2017

من خلال الشكل السابق والذي يبرز نسبة القروض في النظام المصرفي الجزائري من سنة 2001-2017، حيث نلاحظ هيمنة حصة البنوك العامة حيث بلغت نسبة القروض فيها إلى أكثر من 85% لكل السنوات، وكانت

¹ عبد الرزاق حبار، "المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سبتمبر 2005، ص: 101.

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر (2001-2017)

أقل نسبة سنة 2002 قدرت بـ 85.7%، وبلغت نسبة حصة البنوك الخاصة بالنسبة للقروض إلى 14% لكل السنوات، وكانت أقل نسبة سنة 2001 تقدر بـ 4.1% مقارنة بسنة 2002 التي بلغت أعلى نسبة في حصة البنوك الخاصة قدرت بـ 14.3%.

حيث يلاحظ استحواذ وهيمنت البنوك العمومية على أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة قدرت بـ 95.9% سنة 2001، وهذا راجع إلى تمويل البنوك الأجنبية الخاصة للقطاع العمومي بدأت سنة 2001. بينما نلاحظ الضعف الكبير في حصة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني مقارنة مع حصة البنوك العمومية، حيث أن البنوك الخاصة لا تهتم إلا بتمويل القطاعات المرحة وذات المردودية السريعة كالتجارة الخارجية وقروض الاستهلاك حيث بلغت نسبة 4.1% سنة 2001.

بينما ازدادت حصة القروض الخاصة سنة 2002 حيث بلغت 14.3%، وهذا راجع إلى تحسن في الأوضاع المالية للحكومة وللتوجيهات التي قام بها النظام المصرفي في مجال تمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاصة، حيث سجلت سنة 2002 أقل نسبة في حصة البنوك العمومية قدرت بـ 85.7% وذلك راجع إلى ضعف الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية الذي يحد من تعامل البنوك الخاصة معها من جهة أخرى.

حيث نلاحظ استمرار السنوات من 2003 إلى غاية 2017 في تذبذب بين الزيادة والنقصان فيما بينها بما يخص نسب حصص البنوك العامة والخاصة، وهو ما يفسر نمو حصة القطاع المصرفي الخاص قبل حدوث أزمة بنك الخليفة سنة 2003 لتشهد بعد ذلك تراجعاً وتقلصاً مساهمة القطاع المصرفي الخاص في السوق المصرفية الجزائرية لترتفع من جديد ابتداءً من سنة 2007 إلى 11.5% ونسبة 13.2% سنة 2017 نظراً للتوسع في منح القروض للقطاع الخاص وفي قروض الاستهلاك الموجهة للقطاع العائلي، لكن تبقى مساهمتها في تمويل الاقتصاد الجزائري محدودة، إلا أن حصة البنوك العمومية لا تزال هي الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني وهذا بالرغم من للانخفاض الطفيف والمتوالي لحصتها من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة من 2003-2017، وذلك راجع إلى توجه الدول نحو تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

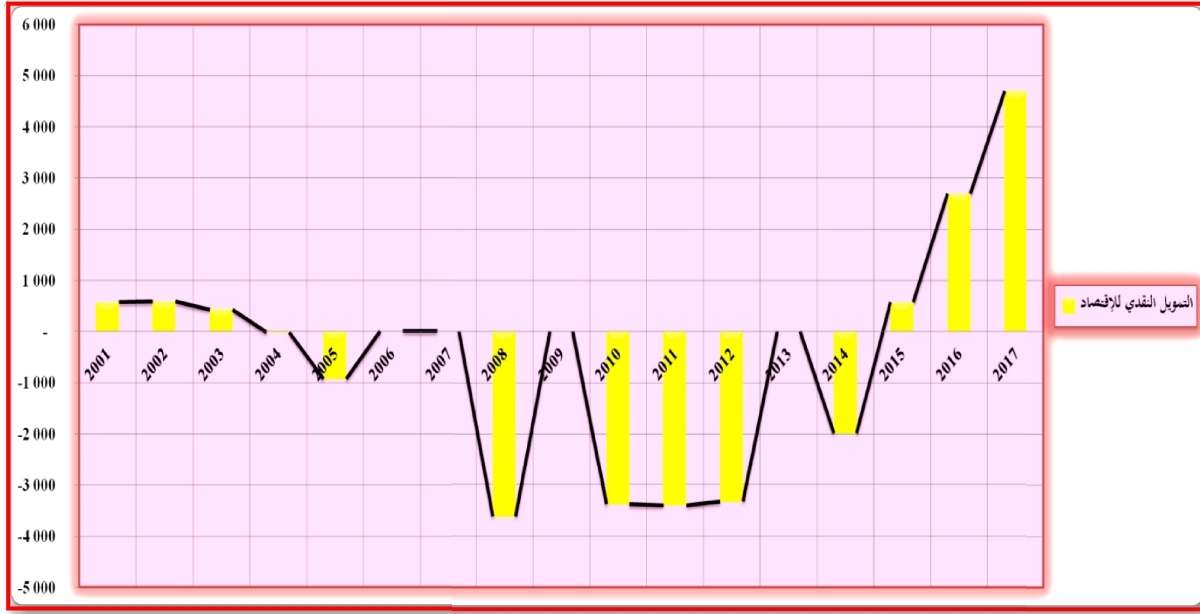
المطلب الثاني: التمويل النقدي

استعادة البنك المركزي بموجب قانون النقد والقرض 10/90 دوره كمركز للنظام التمويل بعدما كانت الخزينة العمومية تحتكر هذا الدور وتتحدد سياسات البنك المركزي الجزائري في التمويل للنشاط الاقتصادي في ضوء ما تسمح به قوانينه المختلفة حيث تنظم هذه السياسات حجم ما يقدمه من قروض إلى الدولة وما يقوم به من إعادة تمويل للبنوك التجارية، وعادة ما تلجأ الدولة إلى الاقتراض من البنك المركزي لتغطية نفقاتها الاعتيادية نتيجة للعجز

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر (2001-2017)

الذي تتعرض إليه إيراداتها كما تلجأ البنوك إليه للاقتراض لتمويل فعاليتها الجارية والاستثمارية ويكون ذلك بشكل غير مباشر من خلال عملية إعادة التمويل¹.

الشكل رقم 2-4: التمويل النقدي للاقتصاد



المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2001-2017.

نلاحظ من خلال الشكل السابق الذي يبرز التمويل النقدي للاقتصاد في النظام المصرفي الجزائري (2001-2017)، نلاحظ من خلال الفترة (2001-2003) أن الدولة تتمتع بوضع ائتماني صافي في النظام المصرفي، وبالتالي فالسنوات (2001، 2002، 2003)، يتم بتقسيم أرصدة صافي النظام المصرفي للدولة في (569.7، 578.7، 423.4) مليار دينار جزائري على التوالي، حيث تعكس الخزينة لدى بنك الجزائر تماما الانكماش الشديد في صافي أرصدة النظام المصرفي للدولة في الوضع النقدي والتي أدت إلى مطالبة الدولة الصافية بالنظام المصرفي في نهاية عام 2004، حيث اتسم الاقتصاد الكلي في الفترة من (2001-2003) بتعزيز الاستقرار المالي الكلي حيث يوضح السلوك الجيد للأساسيات كما يلي:

— سلامة الوضع المالي الخارجي، وخاصة زيادة ميزان المدفوعات واستدامة مؤشرات الدين الخارجي في سياق استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

¹ بن يخلف فايزة، "تقييم سياسات الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة مقارنة لبعض الدول، أطروحة مقدمة لمطلوبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: التخطيط والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 03، 2012-2013، ص: 175.

– التحسن في حالة المالية العامة، وفقا لتراكم الخزينة في توفير المدخرات المالية. مما مكن من إطلاق برنامج التحفيز الاقتصادي على المدى المتوسط (2001-2004) في عام 2001 مع قوة دافعة ميزانية مهمة للنمو.

– التحسن الملحوظ في السيولة المصرفية، مدعومة بالتحسن الكبير والمستدام في الخزينة العامة، في سياق السيطرة على التضخم.

– أما الفترة من (2004-2014) نلاحظ أن بنك الجزائر قد تحول إلى مؤسسة مصرفية مقرضة لأن وضعية البنك كانت في مجال التمويل مقارنة بالسنوات السابقة، بحيث أن مقدار القروض المقدمة للاقتصاد من طرف مصرف الإصدار عمليا كانت معدومة، وهي سالبة أيضا.

ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع الجباية البترولية حيث تم توقف الخزينة والبنوك من الاقتراض من البنك المركزي ويعود هذا إلى استقرار الاقتصاد الكلي، وإنشاء صندوق ضبط الموارد، فالخزينة العمومية ليست ملزمة باللجوء إلى مؤسسة الإصدار لتغطية احتياجاتها التمويلية، بالعكس الخزينة لأول مرة منذ الاستقلال تظهر في وضعية عارضة للأموال إتجاه بنك الجزائر.

أيضا بالنسبة للبنوك التجارية كانت من إشكاليات فائض السيولة غير الموظفة لديهم، والتي برزت تحديدا سنة 2001، وهذا بعد أن ظلت تعاني طيلة السنوات 2001-2005 من احتجاج دائم للسيولة دفعها للجوء المستمر لبنك الجزائر لأجل إعادة تمويل والحصول على السيولة التي تلزمها.

إن في وجود الموارد المتزايدة لصندوق ضبط الإيرادات. تعتبر الخزينة العمومية دائما صافيا تجاه مجموع النظام المصرفي منذ نهاية 2004. يرتفع هذا الدين الصافي إلى 3627.3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2008 و 2193.2 مليار دينار في نهاية 2007 ويساهم هذا الأمر في سيولة النظام المصرفي في مجموعه.

في حين أنت الصدمة الخارجية الحادة لسنة 2009 إلى انخفاض تاريخي لوتيرة التوسع النقدي، وحتى إلى تقلص من جهة أخرى، استمر بنك الجزائر في امتصاص السيولة الزائدة من خلال قناة مرنة، وأدوات منظمة غير مباشرة للسياسة النقدية، ومرساة على استئناف التوسع النقدي في سنتي 2010 و 2011، سجلت سنة 2012 توسعا نقديا في ظرف يتميز بتزايد معتبر للقروض للاقتصاد واستمرار تزايد نفقات الميزانية الجارية.

حيث سجلت سنة 2013 تراجع وتيرة التوسع النقدي في ظرف يتميز بتزايد معتبر للقروض للاقتصاد، حيث تم التركيز خاصة على تطورات النظام المصرفي ومساهمته المتزايدة في تمويل الاقتصاد، في ظرف يتميز بهشاشة أكبر للمالية العامة أمام خطر انخفاض أسعار البترول. وحيث عرفت سنة 2014 انتعاشا كبيرا في التوسع النقدي، مدفوعا بالنمو القوي في الإقراض للاقتصاد.

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر (2001-2017)

ومن خلال الفترة (2015-2017) شهدت وتيرة توسع النشاط الاقتصادي الإجمالي تراجعاً بسبب انخفاض نشاط قطاع المحروقات، وشهدت أيضاً تقلص فائض السيولة النقدية.

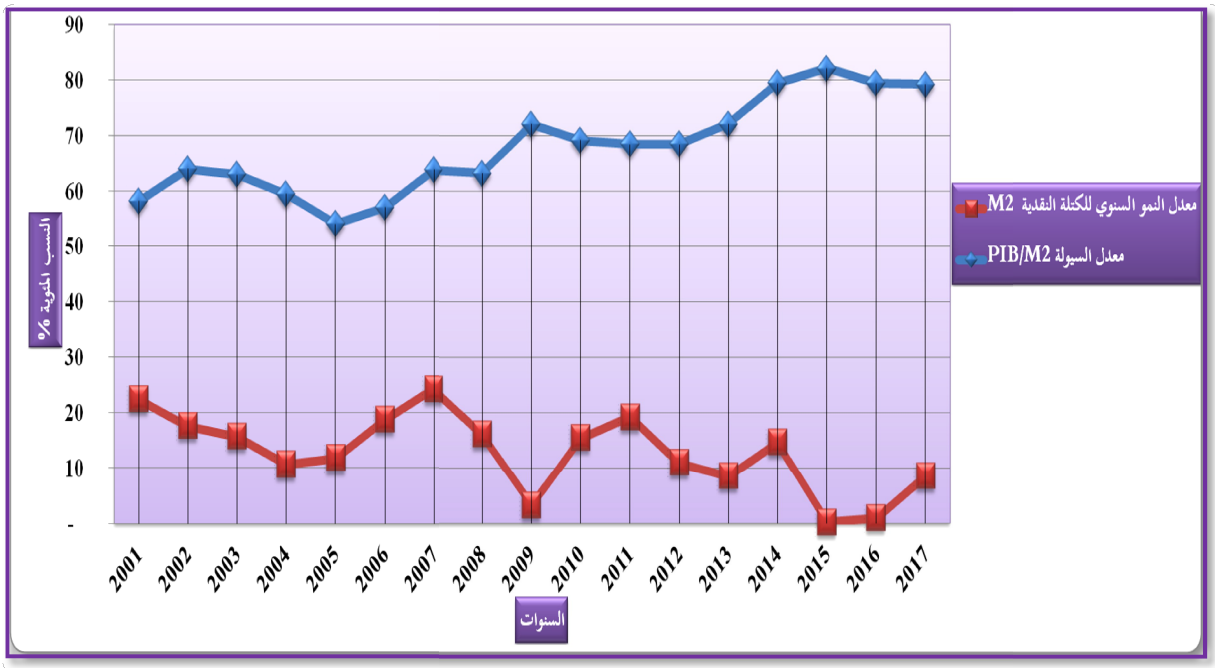
لذا يتطلب الأمر دوراً كبيراً لبنك الجزائر من أجل ضبط هذه السيولة وتفادي انعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: تطور حجم الكتلة النقدية

أولاً: مفهوم الكتلة النقدية: المقصود بالكتلة النقدية مجموع وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة وقد عرف هذا المفهوم عدة تعديلات بسبب الاختلاف في النظم الاقتصادية والتغيرات في الوسائل النقدية والمالية¹.

ثانياً: تطور حجم الكتلة النقدية:

الشكل رقم 2-5: تطور حجم الكتلة النقدية (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على:

1- التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2008-2017.

2- بن يخلف فايزة، "تقييم سياسات الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة مقارنة

لبعض الدول"، أطروحة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: التخطيط

والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص: 182.

¹ بالطاهر علي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 75.

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر (2001-2017)

نلاحظ من الشكل رقم 2-5 والذي يبرز نسبة تطور حجم الكتلة النقدية في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة المدروسة سنة 2001-2017 حيث نلاحظ سنة 2001 عرفت توسعا كبيرا حيث قدرت قيمتها 20711.8 مليار دينار دج أي بمعدل ارتفاع سنوي قدر بـ 22.3%، ويرجع ذلك إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية التي بلغت 1310.7 مليار دج سنة 2001، بالإضافة إلى إطلاق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في 26 أبريل 2001، والذي خصص له مبلغ 7 ملايين دولار أي ما يعادل 525 مليار دج، لكن سرعان ما تراجع معدل نمو الكتلة النقدية ابتداءً من سنة 2002 إلى غاية 2005، إذ بلغ خلال السنوات التالية: 2002، 2003، 2004، 2005، ما يقارب: 17.3%، 15.6%، 11.4%، 10.9%، بالترتيب، وهو ما يعكس الاستقرار النقدي المحقق في هذه الفترة.

نلاحظ مواصلة الكتلة النقدية مسارها نحو الارتفاع من سنة 2006 حيث ما يقارب 4827.6 مليار دج أي بمعدل قدره 18.6%، واستمرت على نفس الوتيرة إلى غاية 2008 التي تراجع فيها معدل الكتلة النقدية إلى 16% وهذا مقابل 24.2% سنة 2007. هذا راجع أساسا بتراجع نمو الودائع تحت الطلب لدى المصارف سنة 2005 بـ 10.9% الناتج عن تقلص قوى في ودائع قطاع المحروقات، يعكس هذا الأمر أثر الصدمة الخارجية على الوضع النقدي للمؤسسات في هذا القطاع، في ظرف تميز بتنفيذ برنامج هام للاستثمارات منذ الثلاثي الثاني سنة 2009، التي شهدت هي الأخرى تسجل معدل النمو النقدي لمستوى منخفض تاريخيا 3.2% تحت أثر الأزمة المالية العالمية.

أما سنة 2010 قد تميزت بالعودة إلى التوسع النقدي بوتيرة 15.4% ليرتفع سنة 2011 إلى 19.2% مقابل سنة 2010، ويرجع هذا التوسع إلى بداية دورة عملية الدفع بموجب نفقات ميزانية التجهيز المتعلقة بمخطط دعم النمو (2009-2005).

سجلت الكتلة النقدية سنة 2014 زيادة طفيفة قدرت بـ 13686.7 مليار دج و بمعدل نمو قدره 14.6%، هذا ما يؤكد أهمية وضعية الموجودات الخارجية الصافية التي تعتمد على موارد قطاع المحروقات كضمان للنقود في الاقتصاد الوطني.

نلاحظ أن سبب نمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية M2 لسنة 2015 و 2016 هو الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي بدأ في 2015 واستمر إلى سنة 2016 حيث تسبب في حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عكس التقلص المعتبر للإحتياطي النقدي.

أما في ما يخص معدل السيولة (الكتلة النقدية/PIB) وتطوره الذي يعبر عن وضعية السيولة في الاقتصاد، نلاحظ أنه في اتجاه تصاعدي (باستثناء بعض السنوات سجل فيها انخفاضا طفيفا)، حيث فاق هذا المعدل 70% في كل سنوات المدروسة، وهو ما يعني أن النمو المتزايد للكتلة النقدية يفوق تزايد الناتج المحلي الخام PIB، الأمر الذي يؤكد

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر (2001-2017)

على أن هناك سيولة واسعة في الاقتصاد تجعله عرضة للضغوط التضخمية، أما بالنسبة للانخفاض الذي شهدته بعض السنوات (2003، 2004، 2005) والتي وصلت فيها نسبة السيولة إلى (62.9%، 59.4%، 54%) على التوالي، إنما يعود إلى الاستقرار النسبي المسجل في شبه النقود، وأيضا الاستقرار النقدي الذي حققته السياسة النقدية بفضل اعتمادها على أدوات جديدة في تلك الفترة كأداة استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة، اللتان كان لهما دور كبير في إمتصاص فائض السيولة في الاقتصاد.

خلاصة الفصل

تطرقنا لأهم المراحل التي مر بها النظام المصرفي الجزائري وكذا أهم الإصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها خاصة في سياق التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، مروراً بأهم الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد من الاستقلال إلى يومنا هذا ودراسة مميزات كل مرحلة من مراحل هذه الإصلاحات وكذا العقاقب التي واجهته للوصول إلى ما هو عليه اليوم من انفتاح اقتصادي.

رغم أن تنفيذ البرامج الاستثمارية (2001-2019) أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن هذا التحسن يبقى ظريفي لارتباطه بعوامل خارجية وبالأخص قطاع المحروقات.

وبعد ذلك تم استعراض مؤشرات أداء النظام المصرفي والتمويل النقدي وتطور حجم الكتلة النقدية له، وقد جاء هذا الاستعراض من خلال بيان شكل الائتمان المقدم ومعدل النمو فيه ومدى التناسب وحجمه والظروف الاقتصادية، وأظهر التحليل كذلك أن هناك تفاوت بين البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية.

حائزة على جائزة

خاتمة عامة

إن معالجة موضوع النظام المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال طرح الإشكالية "ما مدى مساهمة القطاع المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟"، ولمعالجة هذه الإشكالية التي حاولنا من خلالها توضيح وإبراز أهمية النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وهذا من خلال إعطاء مفهوم عام للنظام المصرفي ، بإبراز مفاهيم مختلفة للبنوك والقروض المصرفية وكيفية تمويل الاستثمار ، وكذا التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ومختلف مصادر تمويل التنمية بشكل عام ، وأهم مشكل يقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية هو مشكل التمويل والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على التمويل المصرفي في تحقيق تنميتها الاقتصادية؛ أي أنها تعتمد على نمط التمويل غير المباشر بسبب غياب السوق المالية، لذا سمي الاقتصاد الجزائري بإقتصاد الاستدانة.

اختبار الفرضيات: لقد وضعنا بعض الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة كالتالي:

الفرضية الأولى: والتي تفترض أن الجهاز المصرفي ما هو إلا مجموعة من المؤسسات المصرفية فقط، التي تعمل في دولة ما، هدفه الوحيد تعبئة المدخرات، أثبتت لنا الدراسة من الفصل الأول في المبحث الأول خاصتنا في المطلب الأول عدم صحتها، لأن النظام المصرفي في أي دولة يتكون من المؤسسات المصرفية بالإضافة إلى مجموعة القوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في البلد، أما عن الهدف فتعبئة المدخرات ليست هدفه الوحيد فهو يسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف من بينها تعبئة المدخرات واستثمارها في التنمية الاقتصادية والعمل على استقرار قيمة النقود حتى تكون واسطة تبادل موثوقة، بالإضافة إلى العمل على الحد من ظاهرة البطالة... الخ.

الفرضية الثانية: والتي تفترض أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، أثبتت لنا الدراسة من الفصل الأول في المبحث الثاني صحتها، لأن التنمية الاقتصادية تعني ذلك التطور البنائي أو التغير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية لأجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

الفرضية الثالثة: تنص أن النظام المصرفي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث أثبتت لنا الدراسة من الفصل الأول في المبحث الثالث صحتها، ولكن النظام المصرفي الجزائري لم يقدّم بدوره الكامل لتحقيق التنمية الاقتصادية لأن مساهمته في تمويل الاقتصاد تبقى محدودة.

الفرضية الرابعة: التي تعتقد أن للقروض والودائع دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أثبتت لنا الدراسة صحة هذه الفرضية من الفصل الثاني في المبحث الثالث في المطلب الأول والمطلب الثاني أن للقروض والودائع دور

مهم وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية لذلك نلاحظ استمرار هيمنة وزيادة البنوك العمومية مع ارتفاع طفيف للبنوك الخاصة، ولكن سوء التسيير في منحهما.

الفرضية الخامسة: والتي تفترض أن تطور حجم الكتلة النقدية يؤثر على الاقتصاد الوطني، حيث أثبتت لنا الدراسة من الفصل الثاني في المبحث الثالث في المطلب الأخير صحتها، لأن الكتلة النقدية في الجزائر عرفت تطورا مستمر خلال سنوات المدروسة (2001-2017)، وذلك بسبب التوسع الكبير في مجموعة الموجودات الصافية الخارجية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي التي تجاوزت في بعض الفترات السيولة النقدية وشبه النقد في الاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة : ومن خلال هذا البحث استخلصنا مجموعة من النتائج التالية:

- يعد مشكل التمويل أحد أبرز المشاكل التي تعترض التنمية الاقتصادية، فرغم الوضعية المالية الجيدة للاقتصاد الوطني إلى أن النمو المحقق هو من النوع التوسعي الناتج عن عملية ضخ للأموال من جراء البرامج التنموية دون أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاج تفسر نمو حقيقي، ومصدر هذه الأموال هي الموارد البترولية ولكن هذا الوضع يهدد البنيان المالي الوطني، فالإيرادات البترولية هي عرضة لتذبذبات أسعار البترول في السوق العالمية، ومن ثم فإن الحاجة ملحة إلى نظام بنكي فعال لتعبئة الادخار الوطني كمصدر غير تضخمي للتمويل.
- إن مواكبة التطور التكنولوجي تفرض على المصارف إعادة النظر في المناهج والأساليب المعتمدة.
- الارتفاع الملحوظ للائتمان المصرفي خلال سنوات الدراسة (2001-2017).
- التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة. فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الاقتراحات والتوصيات: بعد هذا التحليل يمكن تقديم اقتراحات وتوصيات التالية:

- ✓ يجب أن يكون هناك تناسق بين النظام المصرفي والنظامات الأخرى من أجل إزدهار الاقتصاد الوطني وارتقائه.
- ✓ الاهتمام بالعنصر البشري.
- ✓ العمل على زيادة الأمن المصرفي.
- ✓ يجب أن تكون هناك ثقة بين المصارف والعملاء.
- ✓ فتح الحدود أمام العمل المصرفي، يتيح فرصة ممارسة العمل في أسواق جديدة.

يعتبر الإصلاح النظام المصرفي الخطوة الأساسية لإصلاح الاقتصادي حيث يعتبر مركزا حيويا في تمويل التنمية الاقتصادية.

آفاق مستقبلية: في هذه الدراسة التي قمنا بها ما هي إلا نظرة موجزة عن النظام المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

موضوع النظام المصرفي هو موضوع متشعب وواسع جدا ومهم يحتاج إلى دراسة معمقة وخاصة مع التغيرات التي مسّت هذا المجال يبقى متواصل تحت عدة إشكاليات أهمها:

- ما هي مكانة النظام المصرفي في الاقتصاد الوطني؟.
- ما هي طبيعة الدور الذي يجب أن يقوم به النظام المصرفي لدعم وتطوير متطلبات التنمية في الجزائر؟.
- ما هو أثر الإصلاحات المصرفية الجزائرية على أسلوب التمويل الاقتصادي الحالي؟.

قائمة المصادر

أولاً: مراجع باللغة العربية

أ. الكتب

- ❖ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية - البنوك التجارية - السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- ❖ عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية- النظام المصرفي- نظرية التمويل الإسلامي- البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.
- ❖ لؤي عبد الرحمن، العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2015.
- ❖ أحمد ناجي أحمد، أساسيات العمل المصرفي، 2016.
- ❖ هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2008.
- ❖ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- ❖ أحمد النهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- ❖ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف و(النظرية النقدية)، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- ❖ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003.
- ❖ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- ❖ محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
- ❖ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- ❖ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف: سياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007/2008.
- ❖ حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع، القاهرة، 2007-2008.
- ❖ هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

- ❖ حسن مُجّد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- ❖ عزة قناوي، أساسيات في: النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، القاهرة، 2005.
- ❖ نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في: اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، دار الجامعة - طبع - نشر - توزيع، الابراهيمية، الإسكندرية، 2001.
- ❖ أحمد فريد مصطفى، مُجّد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- ❖ شاكِر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، 2000.
- ❖ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، إربد، عمان، الأردن، 2006.
- ❖ فارس رشيد البياني، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار أبله للنشر والتوزيع، 2008.
- ❖ عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، 2015.
- ❖ كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
- ❖ سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015.
- ❖ حربي مُجّد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014.
- ❖ مُجّد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية - الإسكندرية، 2011.
- ❖ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.
- ❖ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات ووضوعات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- ❖ علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي - الواقع - العوائق - سبل النهوض، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

❖ على عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

❖ صلاح الدين حسن السيسی، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني - القطاع المصرفي وغسيل الأموال، الطبعة الأولى، عالم الكتب - نشر - توزيع - طباعة، القاهرة، 2003.

❖ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة - عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الابراهيمية، الإسكندرية.

❖ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

❖ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

ب. المجالات

❖ بالعجين خالدية، "أثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري"، مجلة خلدونية، المجلد 01، العدد 03، تصدر عن جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر، أفريل 2018.

❖ نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، العدد 9، 2013.

❖ زكرياء مسعودي، "تقييم أداء تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)"، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 06، جوان 2017.

❖ عقون شراف وآخرون، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم (02)، المركز الجامعي، ميلة، الجزائر، أفريل 2018.

❖ عبد السلام لفته سعيد، "تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي عشر، 2006.

ج. الرسائل الجامعية

❖ سليم عمر الحداد، "دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء - دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء المصارف التجارية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.

❖ زرياحن مُجّد، "النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، وهران، 2011-2012.

- ❖ زويش فاطيمة الزهراء، "النظام المصرفي ودوره في تمويل المشاريع الاستثمارية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013/2014.
- ❖ وفاء فلاح وآخرون، "دور الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير أكاديمي، تخصص بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2016/2017.
- ❖ سعيدان عمر، "دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة أعمال المؤسسات، قسم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة- العربي بن مهيدي- أم البواقي، 2008-2009.
- ❖ زقير عادل، "تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة -دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008/2009.
- ❖ مُجّد زميت، "النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006.
- ❖ الشيخ ولد مُجّد عبد الله، "النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة البنك الموريتاني للتجارة الدولية BICI"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- ❖ مرام تيسير مصطفى الفراء، "دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية"، أطروحة لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.
- ❖ سعيد سفيان العبادلة، "دور سوق فلسطين للأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية (1997-2011)"، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2013.
- ❖ أوكيل حميدة، "دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية"- دراسة حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجّد بوقرة، بومرداس، 2015/2016.

- ❖ بوشمة عبد الحميد، "الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009-2010.
- ❖ عبابسة نور الدين، "فعالية الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تمويل دولي ومؤسسات نقدية ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2010/2011.
- ❖ لوكاير مالحة، "دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع: قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012.
- ❖ هبال عادل، "إشكالية القروض المصرفية المتعثرة- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012.
- ❖ سعاد صديقي، "دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية- دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي- وكالة جيجل"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.
- ❖ عمران عبد الحكيم، "استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة-"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع: الاستراتيجية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007.
- ❖ عثمانى مُجّد، ويس عائشة، "دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر (2011-2014) -"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص (بنوك، مالية وتسيير المخاطر)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، سنة (2015-2016).
- ❖ بعلي حسين مبارك، "إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم التسيير، فرع: إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.
- ❖ فاطمة بلحاج، "العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، تخصص: إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2010-2011.

- ❖ عبد الرزاق حميدي، "جودة الخدمات المصرفية كمدخل لتحقيق رضا العملاء وزيادة القدرة التنافسية للبنوك- دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL"، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: إدارة تسويقية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008/2007.
- ❖ صوفان العيد، "دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة- دراسة التجربة الجزائرية"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع: إدارة مالية، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011/2010.
- ❖ بطاهر علي، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2005.
- ❖ علي حبّيش، "آثار الإصلاحات المصرفية على مكافحة تبييض الأموال في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، جوان 2006.
- ❖ بورمة هشام، "النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، التخصص: إدارة مالية، الشعبة: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2009/2008.
- ❖ رابيس عبد الحق، "مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية- دراسة لعينة من البنوك الأجنبية"، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.
- ❖ سعودي عبد الصمد، "تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)"، أطروحة مكتملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف، مسيلة، 2016/2015.
- ❖ باشوش حميد، "المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة: الطريق السيار شرق -غرب"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

❖ بهاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر: 1990م-2010م"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015-2016.

❖ عبد الرزاق حبار، "المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سبتمبر 2005.

❖ بن يخلف فايزة، "تقييم سياسات الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة مقارنة لبعض الدول، أطروحة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: التخطيط والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.

د. التقارير:

❖ تقارير بنك الجزائر 2001-2017.

ه. الندوات، المنتقيات والمؤتمرات

❖ بقبق ليلي أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الوطني حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008.

❖ عباسي طلال وآخرون، الإصلاحات المصرفية في الجزائر ودورها في تفعيل تمويل الاقتصاد، الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- مسيلة-، يومي 04 و05 فيفري 2019.

❖ بوعشة مبارك، "من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية-"، أبحاث المؤتمر الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11/12 مارس 2013.

و. مواقع الإنترنت

❖ <https://accdiscussion.com>

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

A. Documents et Rapports

- ❖ Source: Les rapport2011,Evolution Economique Et Monétaire En Algerie, Mai 2012.

مات

ملخص

هدفت هذي الدراسة إلى التعرف على ماهية النظام المصرفي والتنمية الاقتصادية ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) إذ يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد الجزائري، وتم التركيز على أهم الإصلاحات الاقتصادية للنظام المصرفي الجزائري في الجانب التطبيقي مع التطرق إلى البرامج التنموية وأهم مؤشرات النظام المصرفي الجزائري .

وتعتبر هذه الدراسة إحدى الدراسات التحليلية التي عالجت هذا الموضوع في الاقتصاد الجزائري، وتوصلنا في الأخير إلى أن للجهاز المصرفي دورا فعالا في تحقيق التنمية من خلال تقديم قروض والمساهمة في دعم المؤسسات الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية

نظام مصرفي - تنمية اقتصادية - تمويل مصرفي .

Résumé

L'étude visait à identifier la nature du système bancaire et du développement économique et sa contribution au développement économique de l'Algérie au cours de la période 2001-2017. Le secteur bancaire est considéré comme l'un des plus importants secteurs de l'économie algérienne. Aborder les programmes de développement et les indicateurs les plus importants du système bancaire algérien.

Cette étude est l'une des études analytiques consacrées à ce sujet dans l'économie algérienne et nous a permis de conclure que le système bancaire joue un rôle efficace dans la réalisation du développement en fournissant des prêts et en contribuant au soutien des institutions économiques.

les mots clés:

Système bancaire - développement économique - financement bancaire.

مذاهب الفقه

ملحق رقم 01: هيكل الودائع للنظام المصرفي الجزائري (2001-2017).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	الودائع الجارية	البنوك العامة	البنوك الخاصة	الودائع لأجل	البنوك العامة	البنوك الخاصة	ودائع للضمان	البنوك العامة	البنوك الخاصة	إجمالي الودائع	حصة البنوك العامة	حصة البنوك الخاصة
2001	554.92	499.17	55.75	1235.01	1152.01	82.99	1789.93	-	-	3579.36	92.2%	7.8%
2002	642.16	548.13	94.03	1485.19	1312.96	172.22	2127.35	-	-	4254.7	87.5%	12.5%
2003	718.90	648.77	70.13	1724.04	1656.56	67.47	2442.95	-	-	4885.89	94.4%	5.6%
2004	1127.91	1019.90	108.2	1577.45	1509.55	67.90	2705.4	-	-	5410.76	93.5%	6.5%
2005	1224.4	1108.3	116.1	1632.6	1575.3	57.6	103.3	79.0	24.3	2960.6	93.3%	6.7%
2006	1750.4	1597.5	152.9	1766.1	1670.1	96.0	116.3	85.6	30.7	3516.5	92.9%	7.1%
2007	2560.8	2369.7	191.1	1761.0	1671.5	89.5	195.5	162.9	32.6	4517.3	93.1%	6.9%
2008	2946.9	2705.1	241.8	1991.0	1870.3	120.7	223.9	185.1	38.8	5161.8	92.2%	7.8%
2009	2502.9	2241.9	261.0	2228.9	2079.0	149.9	414.6	311.1	103.5	5146.4	90.0%	10.0%
2010	2870.7	2569.5	301.2	2524.3	2333.5	190.8	424.1	323.1	101.0	5819.1	89.8%	10.2%
2011	3495.8	3095.8	400.0	2787.5	2552.3	235.2	449.7	351.7	98.0	6733.0	89.1%	10.9%
2012	3356.8	2823.6	533.2	3331.5	3051.5	280.0	547.5	425.7	121.8	7235.8	87.1%	12.9%
2013	3537.5	2942.2	595.3	3691.7	3380.4	311.3	558.2	419.4	138.8	7787.4	86.6%	13.4%
2014	4428.2	3705.5	722.7	4090.3	3800.2	290.1	599.0	494.4	104.6	9117.5	87.7%	12.3%
2015	3891.7	3297.7	594.0	4443.4	4075.8	367.6	865.6	751.2	114.4	9200.7	88.3%	11.7%
2016	3732.2	3060.5	671.7	4409.3	4010.8	398.6	938.4	833.7	104.7	9079.9	87.1%	12.9%
2017	4499.0	3765.5	733.5	4708.5	4233.0	475.5	1024.7	782.1	242.6	10232.2	85.8%	14.2%

الوحدة: مليار دينار جزائري.

ملحق رقم 02: هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والخاص في البنوك الجزائرية خلال فترة (2001-2017).

السنوات	قروض القطاع العام	البنوك العامة	قروض مباشرة	شراء السندات	البنوك الخاصة	قروض مباشرة	شراء السندات	قروض القطاع الخاص	البنوك العامة	قروض مباشرة	شراء السندات	البنوك الخاصة	إجمالي القروض	حصة البنوك العامة	حصة البنوك الخاصة
2001	740.08	725.09	-	-	4.989	-	-	337.61	297.91	-	-	39.69	1077.69	95.9%	4.1%
2002	715.83	751.83	-	-	-	-	-	550.20	368.95	-	-	181.25	1266.03	85.7%	14.3%
2003	791.70	791.49	-	-	0.21	-	-	587.78	487.78	-	-	100.12	1379.5	92.7%	7.3%
2004	859.65	856.97	-	-	2.68	-	-	674.73	568.90	-	-	106.12	1534.4	92.9%	7.4%
2005	882.5	881.6	811.3	70.3	0.9	0.4	0.5	896.4	765.3	765.3	765.3	131.1	1778.9	92.6%	7.4%
2006	848.4	847.3	751.7	95.6	1.1	0.0	1.1	1055.7	879.2	874.7	4.5	176.5	1904.1	90.7%	9.3%
2007	989.3	987.3	900.1	87.2	2.0	0.1	1.9	1214.4	964.0	959.6	4.4	250.4	2203.7	88.5%	11.5%
2008	1202.2	1200.3	1122.2	88.1	1.9	0.0	1.9	1411.9	1086.7	1081.7	5.0	325.2	2614.1	87.5%	12.5%
2009	1485.9	1484.9	1400.3	84.6	1.0	0.1	0.9	1599.2	1227.1	1216.4	10.7	372.1	3085.1	87.9%	12.1%
2010	1461.4	1461.3	1388.4	72.9	0.1	0.0	0.1	1805.3	1374.5	1364.1	10.4	430.8	3266.7	86.8%	13.2%
2011	1742.3	1742.3	1703.3	39.0	0.0	0.0	0.0	1982.4	1451.7	1442.8	8.9	530.7	3724.7	85.8%	14.2%
2012	2040.7	2040.7	2010.6	30.1	0.0	0.0	0.0	2244.9	1675.4	1669.0	6.4	569.5	4285.6	86.7%	13.3%
2013	2434.3	2434.3	2409.4	24.9	0.0	0.0	0.0	2720.2	2023.2	2016.8	6.4	697.0	5154.5	86.5%	13.5%
2014	3382.9	3373.4	3210.3	163.1	9.5	0.0	9.5	3120.0	2338.7	2338.5	0.2	781.3	6502.9	87.8%	12.2%
2015	3688.9	3679.5	3521.9	157.6	9.5	0.0	9.5	3586.6	2687.1	2685.4	1.7	889.5	7275.6	87.5%	12.5%
2016	3952.8	3943.3	3789.5	153.8	9.5	0.0	9.5	3955.0	2982.0	2982.0	0.0	973.0	7907.8	87.6%	12.4%
2017	4311.8	4302.3	4154.0	148.3	9.5	0.0	9.5	4566.1	3401.7	3400.4	0.0	1164.4	8877.9	86.8%	13.2%

ملحق رقم 04: تطور حجم الكتلة النقدية 2001-2017.

معدل السيولة PIB/M2	معدل النمو السنوي لها %	الكتلة النقدية M2	الودائع لأجل	الودائع تحت الطلب	التداول الائتماني	النقود	البيان السنوات
58.1	22.3	2071.8	1235	661.3	577.2	1238.65	2001
63.9	17.3	2901.5	1485.2	751.6	664.7	1416.3	2002
62.9	15.6	3354.4	1656	862.1	781.4	1643.5	2003
59.4	11.4	3738.0	1478.7	1291.3	874.3	2165.6	2004
54	10.9	4146.9	1632.9	1516.5	921	2437.5	2005
57	18.6	4827.6	1649.8	2096.4	1081.4	3177.8	2006
63.8	24.2	5994.6	1761	2949.1	1284.5	4233.6	2007
63.18	16.0	6955.9	1991	3425	1540	4964.9	2008
72	3.2	7178.7	2228.9	3114.8	1829.4	4944.2	2009
69.1	15.4	8280.7	2524.3	3657.8	2098.6	5756.4	2010
68.4	19.2	9929.2	2787.5	4570.2	2571.5	7141.7	2011
68.4	10.9	11015.1	3333.6	4729.2	2952.3	7681.5	2012
72.1	8.4	11941.5	3691.7	5045.8	3204	8249.8	2013
79,4	14.6	13686.7	4 083,7	5899.1	3 658,9	9 603	2014
82,1	0.1	13704.5	4 443,3	5153.1	4 108,1	9 261,2	2015
79,4	0.8	13816.3	4 409,3	4909.8	4 497,2	9 407	2016
79,2	8.4	14974.6	4 708,5	5744.3	4 716,9	10 266,1	2017

إعادة تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي	قروض الخزينة	التمويل النقدي للاقتصاد	البيان السنوات
846	-276.3	569.7	2001
883.5	-304.8	578.7	2002
887.5	-464.1	423.4	2003
895.2	-915.8	-20.6	2004
1053.3	-1986.5	-933.2	2005
1206.6	-2510.7	-1304.1	2006
1101.8	-3294.9	-2193.1	2007
780.8	-4446.5	-3627.3	2008
913.1	-4402.0	-3488.9	2009
1419.3	-4930.2	-3392.9	2010
2051.8	-5458.4	-3406.6	2011
2595.9	-5712.2	-3334.0	2012
2411.3	-5646.7	-3235.4	2013
2495.5	-4487.9	-1992.4	2014
2723.9	-2156.4	567.5	2015
3552.3	-870.1	2682.2	2016
2724.5	1967.4	4691.9	2017